PERDANA
INTERNATIONAL JOURNAL OF ACADEMIC RESEARCH
eISSN: 2600-9463

THE ROLE OF INTERNATIONAL RELATIONS IN CUNTRING THE THREATS FACING THE STRAIT OF HORMUZ TO ACHIEVE COMMUNITY SECURITY

دور العلاقات الدولية في مواجهة التهديدات التي تواجه مضيق هرمز لتحقيق الأمن الإقليمي

Najlaa Ahmed Humaid Aljabr Alsuwaidi[1] & Osama Kanaker[2]

[1] (*Corresponding author*). PhD student, Faculty of Leadership and Management, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM). al_jaadel@hotmail.com
[2] Senior Lecturer, Faculty of Leadership and Management, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM). osama@usim.edu.my

Vol. 11. No. 1
August Issue
2021

Abstract
The study aims to identify the role of international relations in cuntring the threats facing the Strait of Hormuz to achieve community security. The researcher used the descriptive analytical approach. The study has resulted in many results, the most important of which is that the Strait of Hormuz plays an important role in the international relations due to its specificity in connecting cuntries. As well, there were crisis in navigation abut it and lots of dispute that threaten the security of the community. The study also proved that the Strait of Hormuz represents an important artery due to the transportation of oil thrugh it. Furthermore, in the absence of the mutual coordination and understanding among states of the region; the foreign power will remain in the region to protect their interests. As well, the results refer to the importance of Strait of Hormuz and the disagriment among western cuntries and Riparian developing cuntries that shares the strait. The main reason of the disagriment is the importance of strait of Hormuz in the international life and the desire of western cuntries to achieve security and to control it in order to ensure that oil is delivered to it.

Keywords: *International, Relations, Strait, Hormuz, Security.*

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور العلاقات الدولية في مواجهة التهديدات التي تواجه مضيق هرمز لتحقيق الأمن الإقليمي، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، أهمها أن مضيق هرمز لعب دورًا مهمًا في العلاقات الدولية نظرًا لخصوصيته في الوصل بين البلاد، وثار أزمات حول الملاحة فيه والعديد من المنازعات التي تهدد الأمن الإقليمي، كما أثبتت نتائج الدراسة أن مضيق هرمز يمثل شريان هام في النفط المتدفق عبره وأنه في ظل غياب التنسيق

والتفاهم المشترك بين دول المنطقة فإن القوى الأجنبية سوف تبقى في المنطقة للمحافظة على مصالحها، وأشارت النتائج أيضًا إلى أهمية مضيق هرمز ومدى الخلاف بين الدول الغربية والدول النامية المشاطئة للمضيق والذي سببه الأساسي أهمية مضيق هرمز في الحياة الدولية ورغبة الدول الغربية في تحقيق الأمن والسيطرة عليه لضمان توصيل النفط إليها.

الكلمات المفتاحية: الدولية، العلاقات، المضيق، هرمز، الأمن.

مقدمة

إن مضيق هرمز يتميز بأهمية كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي على حد سواء، ويرجع ذلك لكونه ممر ملاحي حيوي وهام لحركة التجارة العالمية، فضلًا عن أهميته المتعلقة بنقل النفط الذي يخرج منه إلى أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة وغيرهم من الدول المستهلكة، ومن ثم فإن المضيق يتمتع بأهمية جغرافية واقتصادية واستراتيجية جعلت منه محط اهتمام السياسات الدولية التي تسعى بكافة جهودها لتأمين حركة الملاحة في المضيق لتحقيق الأمن في منطقة الخليج العربي (مهلهل، ٢٠١٩).

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من المخاطر التي تهدد حركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز، وتتمثل أهم تلك المخاطر في التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة الدولية، حيث أصبحت تلك التهديدات من أكثر المخاطر التي تواجه الملاحة الدولية في المنطقة، فبالنظر إلى الجهود المبذولة من جانب الدول الغربية فيما يتعلق بوضع حد للبرنامج النووي الإيراني، والتي حرصت على وضع عقوبات بشأن صادرات المحروقات الإيرانية لما ينتج عنها من عواقب وخيمة لكونها تمس بالاقتصاد الوطني الإيراني.

وبالنظر إلى الأهمية الكبرى التي يتمتع بها مضيق هرمز، فإن التهديدات الإيرانية مثلت خطرًا استراتيجيًا هائلًا على الجانبين النظري والعملي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن طرق الشحن وناقلات النقط تقع بالقرب من أراضي إيران والجزر المسيطرة عليها بالخليج، وهي: (طنب الكبري – طنب الصغرى – أبو موسى)، كما أن تلك الممرات قريبة من القواعد البحرية الإيرانية التي تنتشر بمدخل الخليج، الأمر الذي يجعل إيران في موقع مميز تتمكن عن طريقه من عرقلة حركة الملاحة بالمضيق.

وبناءً على ذلك سوف نتناول المبحثين التاليين وهما:

المبحث الأول: دور العلاقات الدولية في قضية التهديدات الإيرانية وإغلاق مضيق هرمز.

المبحث الثاني: دور العلاقات الدولية والقانون الدولي في مواجهة التهديدات التي تواجه مضيق هرمز.

مشكلة الدراسة

تعد التهديدات الإيرانية المتواترة بإغلاق مضيق هرمز تهديدًا لحركة الملاحة البحرية في المضيق، كما أنها بمثابة خطر يهدد الأمن والاستقرار داخل منطقة الخليج، ويؤثر على حركة الاقتصاد الدولية، والتي لا يمكن التصدي لها ومجابهتها إلا عن طريق تفعيل العلاقات الدولية لوقف التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة الدولية، وذلك سعيًا لتحقيق الأمن الإقليمي والاستقرار الاقتصادي والملاحي في المنطقة.

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل العديد من الدول للتصدي لمحاولات إيران لفرض هيمنتها على مضيق هرمز من خلال تفعيل العلاقات الدولية بينها، إلا أن هناك بعض المشكلات التي تعوق أمن واستقرار منطقة الخليج، وتهدد كيان التجارة الدولية نظرًا لمحاولة هذه الدول فرض سياسة القوى العسكرية بدلًا من الحلول الدبلوماسية، حيث تلجأ بعض تلك الدول، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في العديد من الأحيان إلى استخدام القوة لحماية الاقتصاد وحركة التجارة العالمية، وهو ما يجعل من الصعب التصدي لتلك التهديدات وحفظ الأمن الإقليمي بمنطقة الخليج.

وبناءً على ذلك ظهرت مشكلة الدراسة وهي: ما هو دور العلاقات الدولية في مواجهة التهديدات التي تواجه مضيق هرمز لتحقيق الأمن الإقليمي؟

منهج الدراسة

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق العديد من الأهداف من خلال تساؤلات تثيرها الدراسة وتحاول الإجابة عنها في سبيل تحقيق ذلك، فقد استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي، بخطواته وإجراءاته والتي تتمثل في جمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج وكتابة التقرير النهائي، وذلك لأنه يتناسب ويتلاءم مع طبيعة الدراسة وموضوعها.

الدراسات السابقة

أجرى (برع، ٢٠٢٠) دراسة هدفت إلى التعرف على الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي، نظرًا لأهمية المضيق المؤدي إلى الدول الثماني المتمثلة في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، وسلطنة عمان، والبحرين، والعراق، وإيران.

كما هدفت الدراسة إلى التعرف عن الآليات القانونية المتعلقة بالمضايق البحرية ومعرفة حقوق وواجبات الدول المشرفة على المضيق في وقت السلم والحرب، وتسليط الضوء على معضلة أمن إمدادات الطاقة، واعتمد الباحث على ثلاث مناهج، وهم: المنهج التاريخي، المنهج القانوني، المنهج الوصفي التحليلي.

وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، أهمها أن فرضية الدراسة قد بينت أن هناك علاقة ارتباطية بين السيطرة على مضيق هرمز وسعي بعض الدول الإقليمية لتحقيق النفوذ، كما

أثبتت الدراسة أيضًا أن مضيق هرمز يخضع لاتفاقية قانون البحار عام ١٩٨٢م، وتكمن أهميته في الملاحة الدولية واعتباره مضيقة دولية يخضع للنظام المرور العابر الذي أقرته اتفاقية البحار.

أما دراسة (مهلهل، ٢٠١٩) فقد هدفت إلى التعرف على التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز والأسباب التي تدفع إيران للتهديد بغلق المضيق، فضلًا عن الاستعدادات الإيرانية لتنفيذ تهديدها، ومدى قدرتها على غلق المضيق بشكل فعلي، ودور دول الخليج من تلك التهديدات.

وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، أهمها أن إيران قد عملت جاهدة على تطوير قدراتها الدفاعية والهجومية واستعداداتها اللازمة لغلق المضيق عند الضرورة، وذلك يتضمن بناء قواعد عسكرية في الجزر والمناطق القريبة لمضيق هرمز في إيران، وحصولها على أسلحة متطورة تعتبر تهديدًا حقيقيًا لحاملات الطائرات الأمريكية، ومن ثم فإن دول الخليج ستكون المتضرر الأكبر من جراء الحرب وغلق المضيق، ولذلك وجب عليها العمل على إيجاد بدائل عن مضيق هرمز لإيصال النفط العربي إلى العالم الخارجي دون توقف وبالكمية المعتادة.

كما أجرى (لعمامري، ٢٠١٦) دراسة هدفت إلى التعرف على التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن إيران قادرة من الناحية العسكرية أن تقوم بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، وأن إغلاق إيران لمضيق هرمز أمام الملاحة الدولية يعد عملًا غير مشروع كونه مخالف لقواعد القانون الدولي للبحار، بالإضافة أن التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز لها مبررات سياسية أكثر مما هي قانونية.

وقد جاءت دراسة (الكعبي، ٢٠١٥) التي هدفت الدراسة إلى التعرف على الموقع الجغرافي لمضيق هرمز وأثره في رسم السياسات الدولية، وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج أهمها أن مضيق هرمز يعد أحد أهم المضائق والممرات المائية في العالم، حيث يربط بين الخليج العربي من جهة، وخليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى.

ولذلك يعتبر المنفذ البحري الوحيد للدول المطلة على الخليج العربي فقط، مثل العراق والكويت والبحرين وقطر، كما أنه المنفذ الرئيس لكل من المملكة العربية السعودية التي تطل على الخليج من الشرق والبحر الأحمر من الغرب، وللإمارات العربية المتحدة التي تطل على الخليج العربي وخليج عمان، وسلطة عمان التي تطل على الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب، وإيران التي تطل على الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب.

كما أثبتت الدراسة أن أهمية مضيق هرمز الاستراتيجية تنبع من كونه معبرًا لنحو ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من النفط المنقول بحرًا على مستوى العالم، حيث تعبره يوميًا ما بين (٢٠) (٣٠) ناقلة تحمل ما يصل إلى (١٨) مليون برميل من النفط، ويمر من المضيق نحو ٩٠٪ من النفط السعودي و٩٨٪ من النفط العراقي و٩٩٪ من النفط الإماراتي

و١٠٠٪ من النفط الكويتي والقطري، وتعتمد اليابان على المضيق في وصول ٨٥٪ من حاجتها من النفط، وكذلك تعتمد كل من كوريا الجنوبية والهند والصين على المضيق في وصول أكثر من ٧٠٪ من حاجتها من النفط، بينما تعتمد عليه الولايات المتحدة في وصول ١٨٪ من احتياجاتها النفطية.

كما هدفت دراسة (كيرتشنير، ٢٠١٣) إلى التعرف على التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز الذي يعد انتهاكًا للقانون الدولي، وذلك من خلال التحقق من شرعية تلك التهديدات، حيث تم أخذ القواعد العامة للقانون الدولي والقانون الدولي للنزاع المسلح في الاعتبار، كما تم التركيز بشكل خاص على سيادة الدول الأخرى، التي تتعدى عليها مثل هذه التهديدات من جانب القيادة الإيرانية، وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، أهمها أن مضيق هرمز هو أهم عنق اختناق في الملاحة الدولية لأنه يلزم شحن جزء كبير من إنتاج النفط العالمي عبر هذا الممر، الذي لا يتجاوز عرضه بضع كيلومترات، كما أثبتت نتائج الدراسة أنه في سياق النزاع حول البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الجديدة، هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز للملاحة الدولية، مما أدى فعليًا إلى قطع العديد من الدول الغربية عن واردات النفط المهمة.

فضلًا عن دراسة (ظاهر والعذاري، ٢٠١١) التي هدفت إلى التعرف على الإستراتيجيات الإقليمية والدولية في مضيق هرمز، وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، أهمها أن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي قد تزايد بعد اندلا ع الحرب العراقية – الإيرانية في ١٩٨٠م، والتي قدمت ذرائع إلى أمريكا لإرسال مزيد من القطع البحرية إلى الخليج العربي بحجة الدفاع عن حرية الملاحة وضمان سلامة مضيق هرمز، وتأمين الإمدادات النفطية إلى الدول الصناعية.

كما أثبتت الدراسة أن إغلاق مضيق هرمز واستمراره مدة طويلة ستكون له انعكاسات مباشرة وخطيرة على الاقتصاديات الخليجية، فإلى جانب توقف صادرات النفط، فإن الواردات الخليجية من السلع والبضائع سوف تتوقف هي الأخرى.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

أشارت معظم الدراسات السابقة إلى التهديدات الإيرانية التي تواجه مضيق هرمز بإغلاقه أمام حركة الملاحة الدولية، حيث ساعدت الباحثة في تحديد أهداف الدراسة الحالية، كما استخدمت الدراسات السابقة عدة مناهج مختلفة، مما أفاد في اختيار المناهج المناسبة لأهداف الدراسة الحالية، كذلك كشفت عن أساليب مختلفة في البحث.

وقد أفادت أيضاً في تصميم دراسته، واختيار المنهجية العلمية المناسبة، والتي بلا شك أفادت الباحثة في التوصل إلى نتائج هذه الدراسة، وأخيرًا أفادت الدراسات السابقة الباحثة في توضيح أهمية مواجهة التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز، وما يتعلق بها من جهود دولية، وإقليمية عملت على وضع الأسس القانونية لمكافحة تلك التهديدات.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

اختلفت طبيعة الهدف العام والأهداف الفرعية للدراسة، وكذلك المفاهيم على الرغم من الاتفاق حول خصائصها، وقد ركزت الدراسة الحالية على توضيح دور العلاقات الدولية في مواجهة التهديدات التي تواجه مضيق هرمز لتحقيق الأمن الإقليمي، كما ساعدت في سد الثغرات التي تعوق الجهود الإقليمية والدولية والتي تتصدي للتهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز، وبينت الفجوة التي لم تسد في الدراسات السابقة، وهي عدم تعرضها إلى إشكاليات العلاقات الدولية في مواجهة التهديدات التي تواجه مضيق هرمز لتحقيق الأمن الإقليمي، بصورة كافية.

ما يميز الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة

تنوع وشمول الدراسة الحالية، خاصة وأنها تختلف عن الدراسات السابقة والتي تناولت جزئيات معينة من التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز، فتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الأهداف في بعض متغيرات الدراسة وأهمية التطرق لمكافحة تلك التهديدات على المستوى الإقليمي والدولي، والتطرق إلى دور العلاقات الدولية في مواجهة تلك التهديدات بهدف تحقيق الأمن الإقليمي.

المبحث الأول: العلاقات الدولية ومواجهة الأمن الإقليمي وصوره

يعد الأمن الإقليمي أحد محاولات العملية التي تقوم على تنفيذ قواعد القانون الدولي وتطبيق أحكامه عبر المنظمات الدولية، ومن ثم فإن الأمن الإقليمي لم يتواجد قبل ظهور التنظيم الدولي بالشكل المنظم المتعارف عليه حاليًا، وذلك لأن النظام الدولي يعتمد في الأساس على التضامن بين كافة مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يدفع جميع الدول إلى بذل الجهود لتحقيق الأمن الإقليمي، وخاصة بالنسبة للدول الأعضاء في الجماعة الدولية، وذلك دون النظر إلى المصالح الخاصة المتعلقة بكل دولة على حدى.

ولا شك أن العلاقات الدولية هي جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولي، والتي لها دور فعال وواضح في معالجة مختلف المشكلات الدولية، حيث أصبحت أحد أهم الأصول التي تترتب عليها مختلف التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة، وبالتالي فإن تحقيق الأمن الإقليمي يرتبط بشكل أساسي بالعلاقات الدولية التي لها العديد من المساهمات في هذا الصدد (الحديثي، ١٩٨٣).

وهناك العديد من المؤشرات والمظاهر الواضحة التي تؤكد على وجود أزمات إشكالية مستحكمة تنعكس في كثير من جوانبها على الأمن الإقليمي في الخليج العربي، لعل من أبرزها في أيامنا الحالية غلق مضيق هرمز كحالة مفترضة لمشكلات الأمن في الخليج العربي وتتعاطى مع قضايا التفاعل السياسي بين دول المنطقة والدول المهتمة فيها، وعلى ضوء ذلك سوف نتناول التهديدات الإيرانية وقدرتها على غلق مضيق هرمز من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: دور العلاقات الدولية في قضية التهديدات الإيرانية وإغلاق مضيق هرمز

إن إغلاق المضيق لن يُنظر إليه على أنه انتهاك خطير للمعايير الدولية فحسب، بل سيُنظر إليه، وهو الأسوأ، على أنه انتهاك مباشر وكبير لمصالح معظم الدول، مما يجعله عمليًا حملة قرصنة، حتى أن الدول المستعدة لقبول حق إيران في الانتقام من بعض الجرائم، سيكون من الصعب أن تغفر أي رد ضار بشكل عشوائي (O'Neil, 2009).

وبالنظر إلى أهمية مضيق هرمز لوقوعه في منطقة الخليج العربي التي تمتاز بأهمية تاريخية وسياسية هائلة، بالإضافة إلى ثقلها النفطي، فقد تزايد الاهتمام بمضيق هرمز على الساحة الدولية وخاصة بعد الحرب العراقية – الإيرانية بسبب قيام إيران بإصدار عدد من التهديدات بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، الأمر الذي ترتب عليه تدخل العديد من السياسات الدولية في هذا الصدد من خلال إصدار عدد من التصريحات والقرارات الدولية التي تحذر إيران من اتخاذ أي فعل من شأنه إغلاق مضيق هرمز (زكي، ٢٠١٣).

ويحتل مضيق هرمز أهمية كبيرة في حيز العلاقات الدولية نظرًا لأهميته الجيوبولتيكية، حيث تقوم العلاقات الدولية على التحكم في مسار تطور الأحداث وتعقدها في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم فإن الأهمية الكبيرة التي يمثلها مضيق هرمز في حركة التجارة العالمية بشكل عام، كما أنه يشكل نقطة محورية هامة لنقل النفط الخام والغاز السائل من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة (برع، ٢٠٢٠).

فقد أدت التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز إلى تأثر الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج بالعلاقات الدولية في المنطقة، وفي مقدمتها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها مع إيران، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بسبب أنها أصبحت عرضة للعديد من التهديدات، منها تهديدات داخلية تتمثل في السياسة الإيرانية، وتهديدات أخرى خارجية على المستوى الإقليمي والدولي (الهياجنة، ٢٠١٥).

ولقد تزايدت التهديدات الإيرانية بشكل كبير بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، الأمر الذي ترتبت عليه تزايد التوترات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، فقد حدث ذلك من قبل بين عامي ١٩٧٩م و١٩٨٠م مما أدى إلى تدهور الاقتصاد.

كما يجب الإشارة إلى قيام العرب بإيقاف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في عام ١٩٧٣م نظرًا لأن تلك الدول قد أعلنت دعمها لإسرائيل في حرب ١٩٧٣م، الأمر الذي نتج عنه حدوث شلل بالاقتصاد العالمي، وتبع تلك الأحداث تصاعد التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز الذي من شأنه التأثير بشكل سلبي على الجانب الاقتصادي المتعلق بالصادرات النفطية.

والسبب الرئيسي لذلك يتحدد في ملفها النووي الذي أدى إلى تحرك الغرب للحد من استخدامها لتلك الأسلحة، وهنا جاءت التهديدات الإيرانية التي تخفي خلفها أهداف سياسية واستراتيجية، حيث أنها تزايدت بشكل

ملحوظ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حدوث النزاع بين كافة الدول الفاعلة في منطقة الخليج العربي (A1-Jazira Center for Studies, 2012).

ومن هذه التداعيات أيضًا تلك التهديدات بالفعل إلى ازدياد سعر النفط نظرًا لتزايد الطلب عليه مقابل قلة بالعرض، وقد ينتج عن ذلك خلق أزمة اقتصادية عالمية تهدد كافة الدول الصناعية الكبرى، ومن أهمها الدول الأسيوية المتمثلة في الصين، واليابان، والهند، وكوريا.

فتجب الإشارة هنا إلى أن الصين تعد أولى الدول المستوردة للنفط الإيراني، ومن ثم ستكون من أول المتضررين بقرار إغلاق المضيق لأن يمكنها الحصول على (٧٠٪) من احتياجاتها النفطية من خلال مضيق هرمز، وبالتالي فإن العديد من الدول ستضطر إلى مواجهة عجز في توفير النفط الذي تحتاجه، وخاصة الدول التي لا تمتلك مخزون استراتيجي، الأمر الذي لا ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لامتلاكها لمخزون نفطي يكفيها لعدد من الشهور (Katzman, 2012).

ولا شك أن الفاعل الدولي الآخر الأكثر تأثرًا في حالة الإغلاق المحتمل لمضيق هرمز هو الهند، حيث اكتسبت العلاقات الدولية الهندية الإيرانية، التي لم تكن قريبة جدًا من بعضها البعض خلال الحرب الباردة، زخمًا سريعًا في فترة ما بعد الحرب الباردة. حيث كانت العوامل الأكثر أهمية للجمع بين البلدين هي بحث إيران عن طرق للتخلص من العزلة الدولية والرغبة في الاستقلال الاستراتيجي في السياسة الخارجية للهند.

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي جهة متأثرة أيضًا حيث يمكن أن تساهم في حل قضية مضيق هرمز حيث أنها تعاني من أكبر قدر من الضرر في حالة إغلاقه المحتمل، فالعلاقات الدولية بين الاتحاد الأوروبي وإيران مرت بالعديد من الاضطرابات عبر تاريخها. إلا أنه هناك حاجة من قبل الطرفين استدعت تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية بينهما (Sayin & Kilic, 2020).

وقد ترتب على الملف النووي الإيراني قيام مجلس الأمن الدولي بدوره في العلاقات الدولية ومحاولة فرض أربع حزم من العقوبات على الجوانب الاقتصادية والسياسية لإيران، بحيث سيتم تطبيق تلك العقوبات على إيران في حالة عدم استجابتها لقرارات مجلس الأمن الدولي الذي ندد بضرورة وقف تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته، الأمر الذي دفع إيران إلى إعلان تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، مما سيتسبب بالعديد من الآثار السلبية على الدول في العالم أجمع فيما يتعلق باستيراد وتصدير الصادرات النفطية (الانخراط الأمريكي – الإيراني، ٢٠٠٩).

المطلب الثاني: فرض إيران القوة العسكرية لتهديد الأمن الإقليمي في مضيق هرمز

قامت إيران باستعراض قواتها العسكرية على إثر تلك التهديدات، وذلك من خلال إجراء المناورات بشكل منتظم، على سبيل المثال تلك المناورات

التي أجرتها بالقرب من السفن الحربية الغربية في مضيق هرمز، والتي تقوم في الأساس على التصدي لـ "تنظيم الدولة الإسلامية"، ويمكن القول أن الهدف الرئيسي لتلك المناورات هو إرسال رسالة إلى هذه الدول توضح بها القوة الدفاعية التي تتميز بها إيران، وأنه لا يمكن أن يستهان بتلك القوات في حالة الاعتداء عليها.

وقد ترتب على تلك التهديدات زعزعة العلاقات الدولية والوضع بين الدول، حيث نتج عنها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تباين ردود الأفعال الدولية بشأن تلك التهديدات، فعلى سبيل المثال نجد أن السعودية قد قامت بعقد صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بشراء (٨٤) طائرة مقاتلة من طراز "أف ١٥"، فضلًا عن تحديث (٧٠) مقاتلة أخرى بما يعادل ٢٩,٤ مليار دولار.

كما قامت البحرية الأمريكية بإرسال بارجتين تابعتين للأسطول الخامس في المضيق كرد على التهديدات الإيرانية، في حين ذهبت الصين إلى البدء في برنامج تخزين استراتيجي للنفط من شأنه سد احتياجاتها لمدة شهر كامل من استهلاكها بصفة عامة، كما أنها تكفي ثلاثة أشهر من الاستهلاك العسكري (سنيقرة، ٢٠١٢).

وهناك البعض الذين وصفوا تهديدات إيران بكونها "جوفاء" (غيبسرن، ٢٠١٢)، ولكن التصريحات الدولية تنفي هذا الوصف على الرغم من تباين مضمون تلك التصريحات وحدتها، فقد قام المتحدث باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي "ميشيل مان" أن: "الإتحاد الأوروبي ينوي فرض سلسلة جديدة من العقوبات على إيران ولن نتخل عن هذه الفكرة"، في حين صرح المندوب الخليجي لدى أوبك بأنه: "إذا أغلقوا مضيق هرمز فهذا سيضر الصادرات الإيرانية وليس المنتجين الخليجين فقط"، وبالنسبة للمتحدث باسم وزارة خارجية فرنسا "برنارد فاليرو" فد صرح بأنه: "تدعو السلطات الإيرانية لاحترام العلاقات الدولية في ظل القانون الدولي وبشكل خاص حرية الملاحة في المياه الدولية والمضايق، فمضيق هرمز هو مضيق دولي، ومن ثم فإن من حق كافة السفن بغض النظر عن جنسيتها العبور بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢م بشأن البحار والملاحة الدولية" (لعمامري، ٢٠١٦).

ومما لا شك فيه أن تهديد إيران بإغلاق المضيق ينبع من علمها بأهميته الاستراتيجية ودوره الفعال في التجارة العالمية، وتجارة النفط على وجه الخصوص، فالمضيق يفصل بين مياه الخليج العربي من ناحية، وبين مياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من ناحية أخرى.

كما أنه يمثل النقطة الوحيدة الذي يتم من خلالها الدخول والخروج من الخليج العربي، بالإضافة أنه المنفذ البحري الوحيد لعدد من الدول هي العراق والبحرين والكويت وقطر، حيث تطل عليه إيران من الشمال وسلطنة عمان من الجنوب، وبالإضافة أيضًا إلى ذلك فإن المضيق يعتبر جزءًا من أعالي البحار في نظر القانون الدولي.

والجدير بالذكر أن إيران ترى أن سيطرتها على المضيق يعد أحد أنماط المقدرات القومية

للدولة، حيث تسعى من خلال السيطرة عليه إلى تحقيق غاياتها السياسية في الخارج، ولا شك أن الموقع الجغرافي باعتباره أحد أنماط المقدرات القومية، فإنه يؤثر على السياسة الخارجية، ويُقصد بالمقدرات القومية حجم الموارد الطبيعية والبشرية الخاصة بالدولة مضاف إليها مستوى التحديث والتطور التكنولوجي (محمد، ٢٠١٢).

وعلى الرغم من ذلك إلا أن تأثير المقدرات القومية على تحقيق أهداف السياسة الخارجية ليس أمرًا وجوبيًا، حيث أنه توجد عدد من القيود التي تقف حائلًا أمام تحويل المقدرات القومية إلى نفوذ فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، أبرزها الإدراك ويُقصد به إدراك الدولة للحجم الواقعي لقوتها بدون علم الآخرين بتوفر النفوذ لدى الدولة،.

وهذا إنما يفسر عدم تأثر السوق العالمي للنفط بالتهديدات الإيرانية، فتلك التهديدات لم تتسبب في ارتفاع أسعار النفط مثلما كان متوقعًا، نظرًا لأن سوق النفط سوق خاص لا يخضع لاعتبارات العرض والطلب على المدى القصير بقدر ما تؤثر فيه الشائعات وتوتر الأوضاع السياسية، أما مسألة العرض والطلب فتؤثر في أسواق النفط ولكن على المدى الطويل، بينما التهديدات الإيرانية فهي بمثابة تهديدات نفسية في ظل إدراك تأثر السوق العالمي للنفط بالشائعات أكثر من العرض والطلب على المدى القصير، كما أنها تُعد أحد أنماط استعراض القوة، حيث أن إيران لن تبدأ في تنفيذ خطوة جديرة بتهديد مصير الثورة الإسلامية (محمد، ٢٠١٢).

وبالإضافة إلى ذلك فإن المناخ المحيط يعتبر أحد العوائق التي تقف أمام إيران فيما يتعلق بتنفيذ تهديدها الذي يشكل خطرً على الأمن الإقليمي، حيث أن تأثير السمات القومية على السياسة الخارجية هو تأثير نسبي يعتمد على الخصائص القومية للدول الأخرى.

كما أن إيران تدرك أن السوق العالمي للنفط لا يعاني نقصًا في الوقت الراهن، بل على العكس توجد وفرة في كميات النفط، فالسعودية لديها فائض يمكنها استخدامه بدلًا من الصادرات الإيرانية في حالة توقفًا توقف تام مثلما حدث في الأزمة الليبية الأخيرة، فتبلغ الصادرات النفطية لإيران ما يقارب من ٢,٢ مليون برميل يوميًا، والسعودية لديها فائض ٢ مليون برميل تقريبًا يوميًا.

لذا فإن السعودية ساهمت بشكل كبير في استقرار سوق الطاقة العالمي من خلال ما قامت به من موازنة العرض والطلب العالمي من خلال استخدام فائضها، ومما لا شك فيه أنه إذا عانى السوق العالمي للنفط من نقصًا في الكميات فإن السعودية سوف تبذل قصارى جهدها لكي تسد العجز حتى تضمن عدم ارتفاع الأسعار وعدم إلحاق الضرر باقتصادات الدول العربية، وهذا ما تعلمه إيران جيدًا (الربيعي، ٢٠١٣).

وبالرغم من كثرة العوامل التي تعرقل إيران وتعوقها عن تنفيذ تهديدها، إلا أنه يتوجب على دول المنطقة ألا تعتمد على عدم جدية هذه التهديدات، وأن تفكر بشيء من الجدية في البدائل المطروحة فيما يخص مسألة نقل النفط حتى

لا يشكل ذلك تأثير على الأمن الإقليمي لدول المنطقة، حيث أنه إذا واجهت إيران تهديدًا خطيرًا يؤثر بالسلب على أمنها واستقرارها فإنها سوف تلجأ في تلك الحالة إلى تنفيذ تهديدها بإغلاق المضيق (محمد، ٢٠١٤).

وقد هدد عدد من المسئولين في إيران بإغلاق المضيق في وجه الملاحة الدولية في أوقات متعددة أبرزها كان في فترة الثمانينيات أثناء الحرب الإيرانية العراقية، وكان لهذه التهديدات ردة أفعال عنيفة أوضحت مدى الاهتمام البالغ بمضيق هرمز، وعبرت عن أنه لا غني عنه للملاحة بالخليج العربي، أما الآن وفي ظل الأزمات المتعددة التي تشهدها المنطقة وخاصة الأزمة النووية بين إيران والغرب فلا شك أن قضية مضيق هرمز تعتبر أحد العناصر المهمة في المناورات السياسية النفطية والاستراتيجية (إبراهيم وعبد المجيد، ٢٠١١).

وبذلك سيتم أيضًا التركيز على نقطتين رئيسيتين، وهما:

أولًا: مدى جدية التهديدات الإيرانية للأمن الإقليمي بإغلاق مضيق هرمز وتأثيره على العلاقات الدولية.

ثانيًا: موقف القانون الدولي للبحار من إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية.

وسوف يتم تناول ذلك بالشرح والتفصيل فيما يلي:

أولًا: مدى جدية التهديدات الإيرانية للأمن الإقليمي بإغلاق مضيق هرمز وتأثيره على العلاقات الدولية

تعد المضايق بصة عامة، ومضيق هرمز بصفة خاصة، من أكثر المناطق الجغرافية تعقيدًا وأهمية، كما أنها أخطرها على خريطة العالم السياسية، حيث أن لها أثر خطير في العلاقات الدولية، وذلك لأنها تمثل نقطة حضارية تلتقي فيها كل المواصلات وخطوط الملاحة العالمية، الأمر الذي جعل منها سببًا في نشوب العديد من الصراعات التي قامت بين الدول الكبرى على مر التاريخ (العذاري، ٢٠١٣).

ولقد أثرت التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز على العلاقات الدولية بشكل كبير، وذلك نظرًا للتطورات الخطيرة التي تبنتها إيران في الآونة الأخيرة، بحيث أثرت سياستها في جميع مستويات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية، فعلى مستوى العلاقات الدولية أدت التهديدات الإيرانية إلى تأزم الأوضاع الدولية ليس في إيران فقط، بل في منطقة الخليج العربي بأكملها (العلاق، ٢٠١٩).

ولقد نتج عن العقوبات التي تم فرضها على إيران بسبب برنامجها النووي إلحاق الضرر الشديد بالاقتصاد الإيراني، وبالنظر إلى تهديدات إيران المتعددة فيما يتعلق بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية وتهديدها للعلاقات الدولية الخليجية.

فقد اعتاد المجتمع الدولي تلك التهديدات التي تصدر عن إيران فور تعرضها للضغوطات

الدولية، ومن جانب أخر نجد أن تلك التهديدات تلقى صداها لدى دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما أدى إلى اتخاذ تلك الدول للعديد من الإجراءات الاحترازية، كما نجد رفض الجانب الأمريكي – الأوروبي لغلق مضيق هرمز، فضلًا عن استعداد أمريكا للتدخل العسكري إذا قامت إيران بتنفيذ تهديداتها، وتأثيرها بالتالي على الأمن الإقليمي.

وعلى الرغم من عقد إيران لاتفاق تاريخي في ٢٠١٥/٧/١٤م مع القوى الست الكبرى (مجموعة ٥ + ١) بشأن برنامجها النووي، إلا أن تهديداتها قد تتجدد في حالة ازدياد الضغط الدولي وتجدد العقوبات عليها، مما يجعل إيران تتجه إلى استخدام سياسة إقليمية تتعارض مع المصالح الاستراتيجية للعديد من الدول، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الحلفاء، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات الدولية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها قبل تنفيذ الاتفاق النووي بعدة أسابيع، ويرجع ذلك إلى قيام إيران بتجربة سلسلة من الصواريخ الباليستية.

وبناءً على ذلك سيتم توضيح بعض النقاط التي تتعلق بالتهديدات الإيرانية ومدى قدرة إيران في اغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية وتأثير ذلك على الأمن الإقليمي، فيما يلي:

١. قدرة إيران العسكرية لإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية وتأثيره على الأمن الإقليمي

لقد تباينت التصريحات الرسمية التي قامت الدول أطراف النزاع بإصدارها، فضلًا عن تزايد الجدل بين المختصين في هذا الصدد، في حين أن إيران تؤكد على قدرتها على إغلاق مضيق هرمز، حيث صرح قائد البحرية الإيرانية الأميرال "حبيب الله سياري" أن: "إغلاق المضيق يعتبر بالنسبة للقوات المسلحة الإيرانية أبسط من ارتشاف قدح من الماء".

كما ذكر أيضًا أن: "الجميع يعرفون مدى أهمية مضيق هرمز وإستراتيجيته، وهو تحت سيطرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالكامل" (سنيقرة، ٢٠١٢)، كما أكد قائد الحرس الثوري الإيراني "محمد علي جعفري" على ذلك بقوله أن: "قوات الحرس الثوري مجهزة بأكثر الصواريخ تطورًا، وتستطيع أن توجه ضربات قاضية لسفن الأعداء وتجهيزاتهم البحرية" (سنيقرة، ٢٠٢١).

أما بالنسبة لتصريحات الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد، فنجد أنها تؤكد أنها لن تسمح بإغلاق المضيق، ومن أهم تلك التصريحات ما ذكره الأدميرال "وليام جورتيني" قائد الأسطول الأمريكي الخامس الذي نظر إلى تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز على أنها من: "الأخطاء الجسيمة وسوء التقدير والعواقب"، كما ذكر نائبه "كوسجراف جيفين" أن: "الإيرانيين لن يغلقوا مضيق هرمز. كما أننا لن نسمح لهم بإغلاقه" (سنيقرة، ٢٠٢١).

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى عدد من الحقائق والوقائع، ولعل من أهمها أن قوة إيران العسكرية لا يستهان بها، حيث أنها تمتلك بالفعل العديد من الأسلحة والمعدات المتطورة، فضلًا عن

غرسها للروح القتالية والعقيدة القوية في نفوس جنودها، الأمر الذي يجعلها قوة لا يستهان بها في المواجهات العسكرية، وذلك يشكل بالطبع خطرًا على الأمن الإقليمي، ولا يمكن تجاهل وجود العديد من الدول التي تتفق مصالحهم مع إيران في العديد من المجالات، ومن أهمهم روسيا والصين، بالإضافة إلى وجود أذرع عسكرية خارجية لها، ومن بينها حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن.

وبالتالي ترى الباحثة أن قوة إيران العسكرية لا يستهان بها ولا يجب الاستخفاف بها نظرًا لقدرتها على تنفيذ تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة البحرية الدولية، وبالتالي تهديد الأمن الإقليمي، ويجب الإشارة هنا إلى دور إيران في الحرب بين إسرائيل وحزب الله، فضلًا عن تأييدها للنظام السوري، ومساعدتها ودعمها للحوثيين في اليمن في مساعيهم ضد التحالف العربي.

وعلى الرغم من أن القوى العسكرية لإيران لا يمكن مقارنتها بالإمكانيات العسكرية والحربية للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في حالة دخول الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة عسكرية ضد إيران فلا يمكن التنبؤ بالخسائر التي قد تتكبدها أمريكا، مثلما حدث في حربها ضد أفغانستان والعراق (لعمامري، ٢٠١٦).

٢. تداعيات إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية وتهديد الأمن الإقليمي:

لقد وصف بعض الباحثين التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز على أنها "انتحارًا"، وتشكيل خطر على الأمن الإقليمي، وقد اعتمدوا في ذلك على العديد من الأسباب، أهمها ما يلي:

أ. اعتماد إيران في اقتصادها بشكل كبير على مضيق هرمز، حيث أنها تقوم بالتصدير من خلالها حوالي ٩٠٪ من نفطها، ومن ثم فإن إغلاق مضيق هرمز سيؤثر تأثيرًا سلبيًا على اقتصادها، فضلًا عن التأثير على العلاقات الدولية الخارجية التابعة لإيران بالدول الحلفاء، الأمر الذي سيترتب عليه ظهور ردود فعل داخلية من شأنها تهديد النظام الداخلي للدولة (سنيقرة، ٢٠٢١).

ب. سيؤدي إغلاق مضيق هرمز إلى المساس بمصالح العديد من الدول، وبالتالي ستضطر إلى مواجهة تلك الدول بشكل مباشر، ومن أهمها الولايات المتحدة الأمريكية التي ستقوم بتطبيق مبدأ "كارتر" للتصدي لتلك التهديدات لكونها تعتبر مضيق هرمز خط أحمر.

ج. لا توجد أي منافع عائدة على إيران من إغلاقها لمضيق هرمز، على النقيض فإن اتخاذها لهذه الخطوة سيؤدي إلى دخولها في حروب ومواجهات عسكرية خاسرة، حيث أنها لن تتمكن من مواصلة إغلاق المضيق نظرًا للمعدات والترسانة العسكرية المتطورة التي تمتلكها الدول الأخرى المواجهة لها، كما أن جزء من هذه الترسانة متواجد بالفعل في المنطقة،

ولذلك فإن المواجهة ستكون في أسرع وقت ممكن.

د. إغلاق مضيق هرمز لن يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه يتوافر لدى الدول المتقدمة بالفعل خزانات تكفيها لمدة كافية (ناصر، ٢٠١٣).

ومما سبق ترى الباحثة أن إغلاق المضيق سيسبب خسائر فادحة لإيران على مستوى العلاقات الدولية والاقتصادية، غير أنها ليست مدركة لهذه المخاطر، حيث أن إيران قد بينت من بداية الأمر أنها تهدد بإغلاق مضيق هرمز إذا تم تهديد مصالحها الاستراتيجية، ولكن بالنظر إلى تداعيات غلق المضيق سنجد أن إيران هي المتضرر الأكبر من ذلك، خاصة ما سيتبعه من ردود فعل للدول الكبرى، فضلًا عن تأثر سعر النفط بهذه التهديدات.

كما سيهدد إغلاق مضيق هرمز دول الخليج نظرًا لكونه الممر البحري الوحيد للعديد من تلك الدول، على سبيل المثال الكويت، والبحرين، وقطر، كما أنه الممر شبه الوحيد لدول منها السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ولا يمكن التنبؤ بتأثير هذه الخطوة في حالة تطور الأوضاع إلى المواجهات العسكرية، وفيما يتعلق بالفترة التي سيتم إغلاق المضيق بها، والوسيلة التي ستتبناها إيران لتنفيذ تهديداتها، هل ستقوم إيران بعرقلة حركة الملاحة في المضيق؟ أم أنها ستغلقه بشكل كامل؟ وهل ستتضمن خطواتها توجيه الهجمات لاستهداف عدد من المنشآت الحيوية للدول المجاورة لها؟ أم أنها ستقتصر على المضيق فحسب؟ (لعمامري، ٢٠١٦).

وقد لفتت التهديدات الإيرانية أنظار الدول نظرًا لأهميتها الاستراتيجية، حيث أن موقع إيران الاستراتيجي لكونها دولة مجاورة لمضيق هرمز، فممرات الشحن وناقلات النفط تقع بالقرب من السواحل الإيرانية التي تفرض سيطرتها عليها في منطقة الخليج العربي، والمتمثلة في طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، الأمر الذي جعلها في موضع يمكنها من السيطرة على حركة الملاحة في المضيق.

كما يمكنها من إعاقة حركة الملاحة له، فضلًا عن امتلاكها قواعد بحرية قائمة في مدخل الخليج في قشم، وراك، وهنجام، والجزر الثلاث (تطور المفهوم الإيراني من قضية الجزر الثلاث، ١٩٨١)، حيث تمثل تلك الجزر الثلاث التابعة لإمارة الشارقة موضع التحكم والسيطرة على مضيق هرمز، أما بالنسبة لجزر أبو موسى والطنبتين، فتعد ذات أهمية استراتيجية كبرى نظرًا لوقوعها في مدخل الخليج بالقرب من مضيق هرمز، ويقصد بذلك أنها توجد عند بداية ممر الناقلات البحرية المتجهة للداخل والخارج من الخليج على حد سواء، وتحيط بها المياه العميقة.

ووفقًا لإحصائيات عام ٢٠١٠م نجد أنه يمر بتلك الممرات من ٢٠ إلى ٣٠ ناقلة فقط، كما يتوجب على تلك الناقلات أن تقلل من سرعتها عند اقترابها من جزيرة أبو موسى الواقعة في بداية المضيق، وتبلغ مساحة تلك الجزيرة ٥٦

كم، ومن ثم فإن تلك الجزيرة تتميز بأهمية استراتيجية وأمنية كبرى، ويرجع السبب في ذلك لكونها تقع بالقرب من الساحل.

وبالتالي فإنها تستخدم كمركز لمراقبة السواحل السعودية والإيرانية على حد سواء، وتمثل تلك الجزر ملجأ للسفن في حالة حدوث عواصف أو غيرها من الحالات الطارئة، بالإضافة إلى ذلك تتميز تلك الجزر بأنها غنية بالثروات المعدنية كالنفط، والأوكسيد الأحمر، وهو ما دفع إيران إلى احتلالها وإخضاعها لسيادتها (محمد، ٢٠١٤).

وقد ركزت إيران على تطوير القوات البحرية التابعة لها بشكل مستمر بأفضل الأنظمة البحرية وأكثرها تطور، فضلًا عن تقوية وسائل الدفاع الحيوية، وارتفاع عدد مناوراتها العسكرية، وإعداد القوارب الصغيرة السريعة التي تم تسليحها بغرض عرقلة حركة الملاحة في مضيق هرمز، كما أنها تسعى إلى تشتيت وإرهاق قوات الولايات المتحدة الأمريكية البحرية، وغيرها من القوات الغربية المتواجدة في منطقة الخليج العربي.

وفي ظل التصريحات التي تقوم كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية بإصدارها في هذا الصدد، نجد أن الفيصل في هذا النزاع يتمثل في القانون البحري، حيث أقر القانون البحري أن حركة الملاحة في المضيق يجب أن تتسم بالحرية، فالنزاع في سياق القانون يتعلق بتحديد حرية الملاحة البحرية في المضيق، وهو الموضوع الذي تتمحور حوله قضية تحديد المياه الإقليمية من ٣ إلى ١٢ ميل بحري.

فبالنسبة لمضيق هرمز نجد أن أضيق نقطة به تصل إلى ٢١ ميل بحري، وبالتالي فإن المضيق يقع تحت سيادة عمان وإيران، وفي عام ١٩٨٢م عندما تم إقرار حق المرور العابر للسفن قامت إيران بتقديم طلب بهدف تفسير الحق، حيث أنها اعتبرت أن هذا الحق لا يمنح إلا للدول التي قامت بالتصديق على اتفاقية مد عرض المياه الإقليمية، ومن ثم فإن هذا الحق يندرج ضمن الحقوق التقاعدية، بالإضافة إلى ذلك اتجهت إيران إلى تحديد حق الدول الساحلية وفقًا للقوانين والأنظمة التي من شأنها حماية مصالحها الأمنية (الطائي، ٢٠٠٩).

وهنا تظهر الاضطرابات التي تهدد أمن إيران وسلامة أراضيها، الأمر الذي زاد من مخاوفها مما جعلها تقوم بفرض سيطرتها على مضيق هرمز من فترة زمنية بعيدة، وذلك من خلال احتلال الجزر العربية الثلاث نظرًا لتميزها بموقع استراتيجي هام لإطلالها على مضيق هرمز، ومن ثم أصبحت إيران في وضع المسيطر على مضيق هرمز، فضلًا عن منطقة الخليج بالكامل، بل وعلى المحيط الهندي أيضًا (محمد، ٢٠١٤).

ومما لا شك فيه أن البعد الجيواستراتيجي لمضيق هرمز وأهميته البالغة بالنسبة لدول الخليج العربية جعلا منه رهنًا استراتيجيًا بين الدول الكبرى، ومن المتوقع أن يستمر الاهتمام الدولي بأمن الملاحة وسلامتها في المضيق باستمرار الطلب العالمي على نفط الخليج، وفي غضون ذلك لن يقل تهافت دول الخليج العربية على طلب البضائع والأسلحة القادمة من الأسواق العالمية عبر ذلك المضيق، وذلك نظرًا لأنه يُعد بوابة الخليج العربي،

ويتضح هذا الاهتمام من خلال حرص الدول الكبرى على التواجد العسكري والسياسي الدائم به (محمد، ٢٠١٢).

ولكن في مقابل ذلك فإنه يمكن إغلاق المضيق بشكل يسير إذا ما زادت الصراعات بين هذه الدول، وكذلك إذا استمرت تهديدات إيران فيما يخص إغلاق المضيق، حيث أن تلك التهديدات لها عواقب خطيرة على الخليج العربي خاصة، وفي هذا الصدد سوف يتم تناول طبيعة التهديدات الإيرانية وتشكيلها خطرًا على العلاقات الدولية والأمن الإقليمي، وذلك بإغلاق إيران لمضيق هرمز من خلال الآتي:

لقد تسببت الطبيعة السياسية للنظام الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية الإيرانية في إثارة العديد من التساؤلات حول ما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية وعلاقتها الدولية بالدول التي تحيط بها، حيث تسببت السياسة الإقليمية الإيرانية بمنطقة الشرق الأوسط عامة، وكذلك التدخل المتزايد في الأوضاع العربية في طرح تساؤلات عديدة حول مستقبل هذه الاستراتيجية، وكذلك حول مدى تأثير تدخل إيران في الشأن العربي على مصالح أمريكا بالمنطقة، خاصة في ظل النفوذ الكبير لإيران بالمنطقة العربية خلال القرن الحادي والعشرين (الجنابي وآخرون، ٢٠١٠).

حيث شهدت منطقة الشرق الأوسط وما زالت تشهد العديد من تفاعلات القوى الإقليمية والدولية، كما شهدت تضارب مصالح هذه الدول، وتعقيد تحالفاتها، الأمر الذي أدى إلى انعكاس ذلك على علاقات دول المنطقة ببعضها خاصة في الفترة الحالية التي شهدت فيها المنطقة عدة تغيرات وتحولات بالنسبة للعديد من الكيانات على المستوى الاستراتيجي، نتيجة للصراع بين القوى الدولية والإقليمية، لذا فقد اتجه صناع القرار بإيران إلى وضع سياسة إقليمية خاصة بالمنطقة عبر التاريخ، نظرًا لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية استراتيجية سواء على المستوى الاقتصادي أو الأمني بالنسبة لإيران.

وقد اختلف التفاعل الإيراني بين التعاون والصراع بمنطقة الشرق الأوسط خاصة في ظل تغير ونجاح توجهات السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية، حيث قام صناع القرار الإيرانيين بتوجيه تركيزهم على المنطقة، بعد ما شهدت إنشاء عدد من المشروعات والتغييرات المتتالية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، والتي أثرت بشكل بالغ على العالم أجمع، وعلى منطقة الشرق الأوسط خاصة، حيث نجم عنها احتلال العراق وأفغانستان عام ٢٠٠٣م، وتواصل المشروعات الأمريكية إنشاءها بالمنطقة، وتزداد مخاوف إيران من أن تصبح هدف للسياسة الأمريكية الجديدة بمنطقة الشرق الأوسط، خاصة مع وصفها من قبل الرئيس الأمريكي بأنها محور الشر (برع، ٢٠٢٠).

وانطلاقًا من ذلك فقد اتجه القادة بإيران إلى بناء الدولة الإسلامية الخاصة بهم، حتى يتسنى لهم تحقيق مشروعهم بالمنطقة، سواء ارتبط هذا المشروع بالعقيدة أو بالرغبة في التوسع والانتشار، أو بدواعي الأمن القومي، فالهدف الرئيسي لهذا المشروع هو سلب إيران للدور الإقليمي الذي ترى

أنه حقًا مشروعًا لها، والتصدي للولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص وقوى الغرب بشكل عام، الأمر الذي جعل إيران تتبع سياسة إقليمية تعتمد بشكل أساسي على التوسع والانتشار بالمنطقة، وكذلك فرض نفسها على شؤون المنطقة، وبجانب ذلك أولت إيران اهتمامها بمواجهة التدخلات الخارجية بالمنطقة والتصدي لها (النفيسي وآخرون، ٢٠١٣).

وقد اعتمدت إيران في تنفيذ سياساتها وتوطيد دعائمها بالمنطقة على أنها قوة إقليمية لديها قدرة التأثير على العلاقات الدولية من خلال تطورها المستمر، وسعيها الدائم لامتلاك أسلحة نووية، مما دعى القوى الغربية إلى فرض عدد من العقوبات الاقتصادية عليها، ومن ثم كانت إيران تلجأ إلى التهديد بإغلاق مضيق هرمز على اعتبار أن إغلاقه يمثل أداة ضغط على الدول حتى يقوموا برفع العقوبات عنها، ولكي تواصل إيران استمرارها في تطوير أسلحتها النووية (السامرائي، ٢٠١٦).

المبحث الثاني: دور العلاقات الدولية والقانون الدولي في مواجهة التهديدات التي تواجه مضيق هرمز

إن السياسات الدولية تركز بشكل كبير على المضايق الدولية التي تحتل موقع جغرافي متميز التي تلعب دورًا هامًا في حركة الاقتصاد الدولية، وذلك سعيًا من تلك الدول لتحقيق الأمن والاستقرار المالي والنقدي في الأسواق الدولية، وحماية الإنتاج والتوزيع، ومن ثم فإن تلك الدول تلجأ في العديد من الأحيان إلى استخدام مبدأ التسوية ومبدأ استخدام القوة لحماية الاقتصاد وحركة التجارة العالمية.

وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية الهائلة التي يحتلها مضيق هرمز في حركة الملاحة العالمية وخاصة لمرور ناقلات النفط من خلاله للوصول إلى الدول المستهلكة، فإن التهديدات الإيرانية المتواترة بإغلاقه تعد تهديد لحركة الملاحة البحرية في المضيق، كما أنها بمثابة خطر يهدد حركة الاقتصاد الدولية، وقد أدى ذلك إلى تحرك العديد من السياسات الدولية أمام تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز، الأمر الذي نتج عنه زعزعة الأمن والاستقرار بمنطقة الخليج العربي (ناصر، ٢٠١٣).

يقف القانون الدولي حجر عثرة أمام التهديدات التي تواجه غلق مضيق هرمز ، فنجد إيران تحاول بين حين وآخر أن تلوح بهذه الورقة مستغلة قدرتها العسكرية وامتلاكها للأسلحة التي يمكن أن تنفذ بها تهديداتها بغلق المضيق، ولكن نجد أن قواعد القانون الدولي تحول دون تحقيق ذلك، بجانب قوة الدول التي ترفض هذا المبدأ نظرًا لتهديد مصالحها الاقتصادية المختلفة.

كما سيتم التركيز على العلاقات الدولية وسياسات القوى العامة لمضيق هرمز والتي تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، فلكل منهم مصالح تتعلق بمضيق هرمز يحاول أن يحميها من خلال فرض سياسة معينة، بالإضافة أن هناك جهود لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة التهديدات بمضيق هرمز، وسوف نتناول ذلك من خلال الآتي:

المطلب الأول: موقف القانون الدولي للبحار لإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية

تعد إيران قادرة من الناحية العسكرية على تهديد حركة الملاحة في مضيق هرمز، بل إنها قادرة على تنفيذ تهديداتها بإغلاق المضيق، كما أنها لن تنفذ تهديداتها إلا عند تعرضها للضغوط الدولية التي تهدد مصالحها الاستراتيجية، وبالتالي فإنه من المحتمل أن تقوم إيران بتنفيذ تهديداتها، ومن ثم وجب التعرف على مدى مشروعية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز وفقًا لقواعد القانون الدولي للبحار، ولتوضيح ذلك يمكن تناول الآتي:

يوجد اختلاف في المصالح فضلًا عن الأهمية الاستراتيجية الكبرى للمضيق، وبالتالي أصبح من الضروري أن يتم تناول النظام القانوني للمضايق البحرية طبقًا لما ورد في اتفاقية قانون البحار، وكيفية تطبيقه على مضيق هرمز.

١. النظام القانوني للمضايق البحرية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م

لم يرد تعريف المضايق البحرية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في حين أن الفقه قد أورد العديد من التعريفات التي يمكن جمعها في تعريف واحد اتفق عليه معظم فقهاء القانون، حيث يمكن تعريف المضيق البحري على أنه جميع الممرات الطبيعية الموجودة بين ساحلين، لا يتخطى عرضها حد معين.

ويمكن من خلاله الاتصال بين جزئين من المجالات البحرية، وليس من الضروري أن تتحدد تلك المجالات في بحر واحد أو بحرين، كما أنه ليس من الضروري أن يكون الممر بين جزيرتين، أو عدد من الجزر، أو بين جزيرة وإقليم أرض (داود، ٢٠١٩).

وقد تطرقت الاتفاقية في الجزء الثالث إلى تنظيم "المضايق المستخدمة للملاحة الدولية"، ولكن بالنظر إلى هذا الجزء نجد أنها قد تأثرت في تنظيمها لحركة الملاحة بـ"معيار الجوار"، وهو ما ارتكز عليه عدد من الفقهاء في تصنيف المضايق البحرية من خلال تقسيمها إلى قسمين:

- المضايق المحاطة بإقليم دولة واحدة.
- المضايق المحاطة بإقليم أكثر من دولة (شهاب، ١٩٨٩).

ومن الجدير بالذكر أن جميع المضايق المستخدمة في الملاحة على المستوى الدولي لا تخرج عن هذين النوعين، وقد تم تصنيف المضايق أيضًا في الاتفاقية في المادة (٣٧) بشكل ضمني إلى نوعين:

أ. مضايق تصل بين منطقة اقتصادية خالصة أو جزء من أعالي البحار وبين البحر الإقليمي لدولة أجنبية.

ب. مضايق تصل بين منطقة اقتصادية خالصة أو جزء من أعالي البحار وبين منطقة اقتصادية خالصة أخرى أو جزء آخر من أعالي البحار.

ويختلف نظام الملاحة في المضايق وفقًا لنوعها، ويمكن تناول ذلك فيا يلي:

أ. في حالة عدم استخدام المضيق في الملاحة الدولية، وكان محاطًا بإقليم دولة واحدة، ففي هذه الحالة تخضع مياهه بشكل

كامل لسيادة تلك الدولة، وبالتالي تكون تلك الدولة مسئولة عن كافة ما يتعلق بالملاحة (الراوي، ١٩٨٩)، أما إذا كان المضيق محاط بإقليم أكثر من دولة، ففي هذه الحالة يتحدد نظام المرور به وفقًا لعرض المضيق ونطاق البحر الإقليمي التابع للدول المجاورة، وبالتالي يخضع المضيق لنظام المرور البريء، وهو ما نص عليه الفرع الثالث من الجزء الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهو ما ينطبق على الحدود الإقليمية لكل دولة، أما ما خرج عن ذلك فينطبق عليه نظام المرور الحر، إذا لم يتم الاتفاق على ما دون ذلك (لعامري، ٢٠١٦).

ب. في حالة استخدام المضيق في حركة الملاحة الدولية، فهنا يخضع المضيق لنظام المرور البريء دون توقف (عبد السلام، ١٩٨١)، وذلك إذا كان المضيق يصل بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبين البحر الإقليمي التابع لدولة أجنبية (العوضي، ١٩٧٧).

ج. في حالة إذا كان المضيق يصل بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبين جزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، فيتم تطبيق نظام المرور العابر الذي لا يسمح أن يعاق (المادة (٣٧) و(٣٨) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار)، أما إذا تضمن المضيق المحاط بإقليم دولة ما لجزيرة تابعة لنفس الدولة، وكان قائمًا في اتجاه البحر من الجزيرة طريق في أعالي البحار أو طريق في منطقة اقتصادية خالصة فيتم تطبيق نظام المرور البريء الذي لا يوقف، مع ضرورة أن تكون السمات الملاحية مناسبة، أما إذا كان المضيق قائمًا في طريق أعالي البحار، أو في طريق منطقة اقتصادية خالصة فيتم تطبيق نظام المرور الحر في حالة إذا كان مناسبًا من الناحية الملاحية والهدروغرافية (لعمامري، ٢٠١٦).

فضلًا عن ذلك فقد ورد استثناء آخر في المادة (٣٥) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن نظر الملاحة السابق ذكرها (عامر، ٢٠٠٠)، حيث نصت المادة على أنه: "ليس في هذا الجزء –أي الجزء الثالث من اتفاقية قانون البحار– ما يمس النظام القانوني في المضايق التي تنظم المرور فيها، كليًا أو جزئيًا، اتفاقات دولية قائمة ونافذة منذ زمن طويل، ومتصلة على وجه التحديد بمثل هذه المضايق".

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قد قامت بحماية نظام الملاحة في المضايق بجميع أنواعها، على الرغم من اهتمامها الشديد بالمضايق المستخدمة في حركة الملاحة الدولية، وذلك من خلال إقرار قاعدة المرور البريء لها، وبالتالي قامت بفرض عدد من الالتزامات على السفن أو الطائرات على حد سواء (المادة (٣٩) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار).

فضلًا عن عدد من الواجبات الأخرى التي يجب على الدول المجاورة للمضيق الالتزام بها (المادة (٤٤) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار)، حيث تم منحها حق إقرار ممرات بحرية أو استبدالها، كما يمكنها أن تقوم بتقسيم حركة المرور أو استبدالها، حتى في حالة إقرار المنظمة الدولية المختصة لها (المادة (٤١) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار)، ويجوز لها أيضًا إقرار عدد من القوانين والأنظمة التي تتعلق بالمرور، بحيث تتطرق من خلالها إلى ما ورد في المادة (٤٢) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٢. تطبيق النظام القانوني للمضايق البحرية المقرر في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على مضيق هرمز

يعد مضيق هرمز أحد أهم الممرات البحرية نظرًا لحجم صادرات النفط المارة من خلاله، حيث أنه يقوم على ربط بين كل من البحر العالي لخليج عمان والبحر العالي للخليج العربي، وبالتالي يحيط بمياهه كل من عمان وإيران، ويجب الإشارة إلى أن مضيق هرمز لم يخضع لأي اتفاقيات دولية خاصة به (حمود، ٢٠٠٨).

ويشتمل المضيق على الكثير من الجزر أهمها جزيرة قشم، ولاراك، وهنجام، وهرمز بالقرب من إيران، في حين أن الجزر الواقعة في الجانب العماني هي: مسندم، والغنم، وجزر سلامة وبناتها، بالإضافة إلى عدد من الجزر الصغيرة التي ترتفع بنسبة عدة أقدام عن سطح البحر (ناصر، ٢٠١٣).

وقد شكلت هذه الجزر خطورة على حركة الملاحة في أجزاء محددة من مضيق هرمز نظرًا لكثرة السفن المارة من خلاله، وخاصة في الأوقات التي تتسم بسوء الحالة الجوية، الأمر الذي حث المنظمة البحرية بين الحكومات على تخصيص ممرين ملائمين للملاحة فيه، الممر الأول يقع في محاذاة الجانب العماني، ويتجه شرقًا للخروج من الخليج العربي، ويصل عرضه إلى ١,٥ ميل بحري، أما الممر الثاني فيقع بمحاذاة الجانب الإيراني، ويتجه غربًا للدخول إلى الخليج العربي، ويصل عرضه إلى أربعة وربع ميل بحري، ويقع بين الممرين شريط يصل عرضه إلى ميل بحري يهدف إلى منع حدوث التصادمات بين السفن المارة في الممرين (حمود، ٢٠٠٨).

ومن ثم فإن هناك دولتين تحيطان بمضيق هرمز هما إيران وعمان، كما أن مضيق هرمز هو مضيق يتم استخدامه لأغراض الملاحة الدولية بين جزأين من أعالي البحار (ناصر، ٢٠١٣)، فضلًا عن أن الممرات الملاحية الموجودة به تقع بشكل كلي ضمن إقليم سلطنة عمان (عبد الكريم، ٢٠١١).

وبإنفاذ ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة بالنظام القانوني للمضايق البحرية نجد أن قيام إيران بتنفيذ تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز لا يجوز وفقًا لأحكام الاتفاقية ولقواعد القانون الدولي على حد سواء، ويرجع السبب في ذلك إلى ما يلي:

أ. قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز هو اعتداء على السيادة الإقليمية لسلطنة عمان،

ويرجع السبب في ذلك إلى الممرات البحرية تخضع بشكل كامل لسيادة سلطنة عمان، كما أن بحرها الإقليمي هو جزء من مياه المضيق.

ب. إغلاق المضيق هو انتهاك لحق المرور البريء الوارد في اتفاقية جنيف بشأن البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة لعام ١٩٥٨م، وهو ما أقرته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢م، وهو حق تم منحة لكافة السفن الأجنبية المارة في المياه الإقليمية للدول الساحلية (المادة (١٤) من اتفاقية جنيف حول البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة لعام ١٩٥٨م، والمادة (١٧) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م).

ج. ينتهك إغلاق مضيق هرمز لحق المرور العابر الذي ينطبق على السفن المارة في المضايق التي يتم استغلالها للملاحة البحرية الدولية، وهو ما نصت عليه المادة (٣٨) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن هذا الحق يتمتع بصفة العرفية، ومن ثم فلابد أن تلتزم إيران بتطبيقه، على الرغم من أنها ليست ضمن الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (حمود، ٢٠٠٨)، فضلًا عن أنها تنفي هذه الصفة في الإعلان المرفق لمصادقتها على الاتفاقية في ١٩٨٢/١٢/١٠م (لعمامري، ٢٠١٦).

المطلب الثاني: العلاقات الدولية وسياسات القوى العظمى تجاه مضيق هرمز

سيتم توضيح دور العلاقات الدولية من خلال سياسات القوى العظمى تجاه مضيق هرمز، ولعل أهم هذه الدول أمريكا والدول الغربية وكذلك الاتحاد السوفيتي.

١. السياسات الأمريكية والعلاقات الدولية تجاه مضيق هرمز

هناك العديد من القوى والسياسات الدولية التي تعتمد بشكل أساسي على النفط القادم من منطقة الخليج العربي والذي يتم نقله عبر مضيق هرمز، وعلى رأس تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنها تسعى بكافة الطرق لحماية وتأمين تدفق الوقود وذلك بجميع الوسائل المتاحة لها، وبالنظر إلى سياسات إيران التي تهدد بإغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة الدولية، فقد دفع ذلك العديد من السياسات على المستوى الدولي إلى التحرك لدفع النزاعات الإقليمية بعيدًا عن مضيق هرمز (ناصر، ٢٠١٣).

تعتبر التهديدات بالعقوبات الأمريكية التي قد تقلل عائدات تصدير النفط الإيراني دافعًا رئيسيًا لتهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز، وقد أثار تبادل التهديدات بين أعضاء حكومتي إيران والولايات المتحدة، بما في ذلك رئيسا البلدين، شبح انقطاع الشحن عبر مضيق هرمز (Ratner, 2018).

ولا شك أن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الخليج العربي ومروره عبر

مضيق هرمز إلى الأسواق العالمية عبر رأس الرجاء الصالح ومضيق ملقا والمضائق الاندونيسية يجعل القوة البحرية الروسية المتواجدة في هذه المناطق الشاسعة تهدد الولايات المتحدة الأمريكية، ومضيق هرمز هو أكثر هذه المناطق صلاحية لهذا التهديد، ويشير الادميرال "زموت" (يجب أن يمر النفط المصدر من الخليج العربي عبر مضيق هرمز).

إن الخليج العربي نفسه ضحلًا وأن المضيق بصورة عامة ضيق، وعليه فإن مجال المناورة للناقلات الكبيرة محدودة، وهذا يعني بأنه من السهل أن تلغم أو تسد تلك الممرات تلك وبإغراق عدد من الناقلات العملاقة في مواقع حساسة يمكن أن يعيق الى حد كبير مرور الشاحنات من الخليج لفترة طويلة من الزمن (قضايا توريد النفط والغاز، ١٩٧٣).

وهذا يجعل مضيق هرمز من الناحية الاقتصادية ليس ممرًا دوليًا عامًا فحسب، بل استراتيجيًا لكونه صمام أمان دولي، وهو واحد من المواقع في العالم والتي يمكن استخدامها من قبل الدول الأخرى، والمنظمات غير الرسمية لتهديد الولايات المتحدة الأمريكية والاضرار بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة، ولن تكون الولايات المتحدة راغبة في اللجوء إلى القوة عند فرض حظر نفط عربي في المستقبل إذ سيكون لذلك نتائج سلبية، حيث أن العمليات العسكرية ستعرض أمن الشحنات النفطية إلى الخطر، فضلًا عن الاعتبارات القانونية والسياسية الدولية.

ومن الممكن أن يؤدي التدخل العسكري إلى توقف نقل النفط عبر الخليج العربي ومضيق هرمز، لذلك حقول النفط العربية ستكون هدفًا للتدخل العسكري الأمريكي أكثر مما هي الحال مع حقول النفط الإيرانية، وإيران تعد أي تدخل عسكري أجنبي عدواني في الخليج بأنه ذريعة للحرب وستقوم بزرع المضيق بالألغام (ظاهر، ٢٠١١).

وقد هددت إيران في عدة مناسبات بإغلاق مضيق هرمز كآلية انتقامية ضد صدام حسين. وردت الولايات المتحدة على إيران بتهديدات مضادة لأن "إغلاق المضيق سيكون أمرًا خطيرًا بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، واليابان، وقبل كل شيء الدول العربية المصدرة للنفط" (Schnars, 2010).

ولم يقتصر التهديد الأمريكي لمضيق هرمز على اطلاق التهديدات وصيحات التحذير باحتمال تعرض الناقلات المارة في هذا الممر الحيوي لهجوم تخريبي بل شمل أيضًا الاختراق العسكري الأمريكي بصورة مستمرة في منطقة الخليج العربي، وهذا يمثل بحد ذاته تهديدًا خطيرًا للأمن في مضيق هرمز وعموم المنطقة لأنه يعد خرقًا للأمن القومي العربي، فللولايات المتحدة مصالح عدة في الخليج العربي تسعى لتحقيقها من خلال سياسات تحاول أن تفرضها في المنطقة وهي:

أ. الحصول على النفط بأسعار مستقرة ومناسبة.

ب. الوصول الحر إلى أسواق دول الخليج العربي.

ج. تشجيع الاصلاحات السياسية والاقتصادية وحقوق الانسان في دول مجلس التعاون الخليجي.

د. الحيلولة دون بروز أية قوة اقليمية تهدد الوجود والمصالح الأمريكية في الخليج العربي (جاسم، ٢٠٠١).

ولا شك في أن وضع الولايات المتحدة في قمة الهرمية الدولية، الذي انعكس بصيغة الوجود الأمريكي في الخليج، لابد له من أن يكون له تأثير كبير على السياسة الخارجية الايرانية، فالتصور الأمريكي لإيران، بأنها تشكل تهديدا للولايات المتحدة والمجتمع الدولي، أن تعدها الولايات المتحدة الدولة الأكثر دعمًا للإرهاب والاغتيالات السياسية، وهي تسعى لإحباط جهود التسوية عبر دعمها لحركة حماس وحزب الله ضد (اسرائيل)، فضلًا عن سعي إيران لتفويض الحكومات الصديقة للولايات المتحدة ، وسعيها الحثيث من أجل الحصول على اسلحة صحيحة في سياق السعي الايراني للهيمنة على الخليج بالوسائل العسكرية، وأكثر ما يثير القلق الأمريكي هو سعي إيران للحصول على اسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية القادرة على نقل هذه الأسلحة (مسلم، ٢٠٠٠).

فضلًا عن ذلك فقد اقدمت خمس زوارق إيرانية سريعة في مضيق هرمز الاستراتيجي في ٦ كانون الثاني ٢٠٠٨م بتهديد ثلاث بوارج حربة أمريكية بالتدمير، حيث وجهت إيران تهديدات بوساطة جهاز اللاسلكي للبوارج الأمريكية، ومنذ ذلك الحادث، بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودًا مضاعفًا لتأكيد الخطر الذي تشكله إيران على القوات الأمريكية في المضيق وفي المنطقة عمومًا، وعلى امدادات النفط في الخليج، لذلك وظفت الولايات المتحدة الأمريكية الحادث لدفع دول الخليج للتفكير الجدي في إقامة تحالف مضاد لإيران.

١. السياسات الغربية والعلاقات الدولية ودورها المؤثر تجاه مضيق هرمز:

إن التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة العالمية دفعت العديد من السياسات الدولية إلى التحرك لفرض الأمن والاستقرار على منطقة الخليج العربي لضمان الحفاظ على حركة الملاحة الدولية عبر مضيق هرمز، وذلك نظرًا للأهمية الكبيرة التي يحتلها مضيق هرمز في حركة الملاحة الدولية، وخاصة بعد اكتشاف النفط ومرور ناقلات النفط من خلاله لنقله إلى الدول المستهلكة (سليمان، ٢٠٠٩).

وكما هو الحال بالنسبة لأهمية مضيق هرمز الاقتصادية لدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان فإن لمضيق هرمز أهمية كذلك بالنسبة لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي وتشير توقعات خبراء الطاقة إلى أن الاتحاد السوفييتي سيحتاج في المستقبل المنظور إلى الاعتماد على بترول الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق فقد عمد الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية خلال العهد الحالي إلى إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع كل من العراق وإيران. كذلك فقد أقام الاتحاد السوفييتي

علاقات تجارية مع كل من الكويت وعمان والإمارات (تالماج، ٢٠١٥).

إن العلاقات الدولية التجارية غير المستقرة بين إيران والاتحاد السوفييتي سابقًا بدأت في التحول في منتصف الستينات مما أدى إلى زيادة التجارة ليس فقط بين البلدين إنما بين إيران ودول أوروبا الشرقية، وقد بلغ مستوى الزيادة في حجم التجارة بين إيران والدول الاشتراكية في الفترة من ٦٣- ١٩٦٨ المرتبة الثانية ومنذ ذلك فقد ازداد حجم تجارة إيران مع الدول الاشتراكية، ولقد بلغت صادرات إيران إلى الاتحاد السوفييتي خلال العام ٧٣- ١٩٧٤ ١٦,١٪ من حجم تجارتها الخارجية.

بينما بلغت ٧,٩٪ مع الدول الاشتراكية الأخرى مقارنة ب ١٦٪ مع ألمانيا الغربية وهى الشريك التجاري (حنطل، ٢٠١٥) كذلك فإن قيام الثورة الإيرانية في ١٩٧٩م لم يبدل بشكل جذري من تلك العلاقات بالرغم من نظرة القادة الإيرانيين إلى أن الاتحاد السوفييتي دولة ملحدة بالأساس فقد استمرت الاتصالات التجارية بين الجانبين وتوجت بإعادة خط أنابيب الغاز الإيراني إلى جنوب الاتحاد السوفييتي.

ولا شك أن تزايد حجم التجارة بين إيران والدول الاشتراكية لم يغير من نمط تزايد حجم التجارة بين إيران من ناحية وأوروبا الغربية واليابان من ناحية أخرى مع زيادة اليابان في هذا المجال وحتى لو استثنينا النفط من الصادرات فإن الدول الصناعية الغربية: ألمانيا الغربية واليابان والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا تستحوذ على أكثر من ٣٤٪ من الصادرات الإيرانية وأكثر من ٦٥٪ من الواردات الإيرانية، إن غالبية تجارة إيران مع الدول الاشتراكية هى مع الاتحاد السوفييتي وقد يدل هذا على أن مضيق هرمز مهم بالنسبة للتجارة السوفييتية الإيرانية ولكن هذا غير صحيح لسببين؛ وهما:

أولًا: أن معظم تجارة إيران مع الاتحاد السوفييتي تمر عبر بحر قزوين.

وثانيًا: أن غاز إيران الطبيعي يصدر إلا الاتحاد السوفييتي عبر الأنابيب الممتدة من إيران حتى الاتحاد السوفيتي من هنا فإن مصالح تجارة الترانزيت عبر مضيق هرمز محدودة لكن مصالحهم التجارية مع إيران أكبر من ذلك (تالماج، ٢٠١٥).

فالاتفاقيات الثلاث بين الاتحاد السوفييتي والعراق في الفترة من ١٩٦٧- ١٩٦٩م قد وضعت الأساس لمستوردات الاتحاد السوفييتي النفطية من العراق فقد تعهد الاتحاد السوفييتي بدون الحصول على امتيازات نفطية بمساعدة العراق في استكشاف واستخراج وتسويق النفط العراقي.

وهذه المساعدة وغيرها تأتي مقابل شحنات النفط العراقي إلى الاتحاد السوفييتي ففي نيسان ١٩٧٢ بدأ العراق بتزويد الاتحاد السوفييتي والعراق رهن التكهنات حيث إن مصلحة السوفييت الاقتصادية المحدودة في مضيق هرمز كممر عبور في ١٩٧٨م يعتمد على تطور المصالح السوفييتية في نفط الشرق الأوسط (معين، ٢٠١٧).

وبجانب العلاقات التجارية التي أقامها

الاتحاد السوفييتي مع كل من إيران والعراق فقد كللت جهوده كذلك بإقامة علاقات دبلوماسية مع بعض بلدان الخليج العربي الأخرى وفي هذا السياق أقام الاتحاد السوفييتي علاقات مع كل من سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة خلال عام ١٩٨٦م.

بالإضافة إلى العلاقات الدبلوماسية التي كانت قائمة مع الكويت منذ ١٩٦٣م ويجب التأكد هنا بأن الاتحاد السوفييتي ينظر إلى مسألة إقامة العلاقات الدبلوماسية كنوع من التوازن مع المد الغربي ولمراقبة المنطقة عن قرب، أما بالنسبة لاستهلاك الطاقة بالنسبة للدول الاشتراكية، فتشير الأرقام إلى أنها في تزايد مستمر، فقد بلغ خلال عام ١٩٨٢م نحو ١,٣ برميل مكافئ للنفط يوميًا مقاسًا بعام ١٩٨١م، حتى وصل إلى حوالي ٤٤,٥ مليون برميل مكافئ للنفط يوميًا، وهذا المعدل من الاستهلاك يعادل ٣٢٪ من اجمالي استهلاك العالم من الطاقة (سعدون،٢٠١٣).

إن التزايد السابق في معدل استهلاك النفط، يعني التأكد على أهمية مضيق هرمز المستقبلية بالنسبة لدول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، وهذه مرهونة بزيادة استهلاك تلك الدول من الطاقة خلال العقد القادم (تالماج، ٢٠١٥).

النتائج

١. لعب مضيق هرمز دورًا مهمًا في العلاقات الدولية نظرًا لخصوصيته في الوصل بين البلاد، وثار أزمات حول الملاحة فيه والعديد من المنازعات التي تهدد الأمن الإقليمي.
٢. إن مضيق هرمز يمثل شريان هام في النفط المتدفق عبره وأنه في ظل غياب التنسيق والتفاهم المشترك بين دول المنطقة فإن القوى الأجنبية سوف تبقى في المنطقة للمحافظة على مصالحها.
٣. أهمية مضيق هرمز ومدى الخلاف بين الدول الغربية والدول النامية المشاطئة للمضيق والذي سببه الأساسي أهمية مضيق هرمز في الحياة الدولية ورغبة الدول الغربية في تحقيق الأمن والسيطرة عليه لضمان توصيل النفط إليها.
٤. إن إغلاق مضيق هرمز سيتسبب بخسائر فادحة لإيران على مستوى العلاقات الدولية والاقتصادية، غير أنها ليست مدركة لهذه المخاطر، فبالنظر إلى تداعيات غلق المضيق سنجد أن إيران هي المتضرر الأكبر من ذلك، خاصة ما سيتبعه من ردود فعل للدول الكبرى، فضلًا عن تأثر سعر النفط بهذه التهديدات.
٥. تسببت الطبيعة السياسية للنظام الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية الإيرانية في إثارة العديد من التساؤلات حول ما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية وعلاقتها الدولية بالدول التي تحيط بها، وكذلك التدخل المتزايد في الأوضاع العربية في طرح تساؤلات عديدة حول مستقبل هذه الاستراتيجية، وكذلك حول مدى تأثير تدخل إيران في

الشأن العربي على مصالح أمريكا بالمنطقة، خاصة في ظل النفوذ الكبير لإيران بالمنطقة العربية خلال القرن الحادي والعشرين.

٦. إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قد قامت بحماية نظام الملاحة في المضايق بجميع أنواعها، على الرغم من اهتمامها الشديد بالمضايق المستخدمة في حركة الملاحة الدولية، وذلك من خلال إقرار قاعدة المرور البريء لها، وبالتالي قامت بفرض عدد من الالتزامات على السفن أو الطائرات على حد سواء (المادة (٣٩) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار)، فضلًا عن عدد من الواجبات الأخرى التي يجب على الدول المجاورة للمضيق الالتزام بها (المادة (٤٤) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار)، حيث تم منحها حق إقرار ممرات بحرية أو استبدالها، كما يمكنها أن تقوم بتقسيم حركة المرور أو استبدالها، حتى في حالة إقرار المنظمة الدولية المختصة لها (المادة (٤١) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار)، ويجوز لها أيضًا إقرار عدد من القوانين والأنظمة التي تتعلق بالمرور، بحيث تتطرق من خلالها إلى ما ورد في المادة (٤٢) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٧. إن قيام إيران بتنفيذ تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز لا يجوز وفقًا لأحكام الاتفاقية ولقواعد القانون الدولي على حد سواء.

التوصيات

١. تسليط الضوء على مدى هذه العلاقة التي تربط بين أمن مضيق هرمز وصلته بأمن الخليج والدول المطلة عليه من خلال تناول بعض القضايا العملية التي ظهرت في الآونة الأخيرة إبان الحرب العراقية الإيرانية والتي من أبرزها التهديد بغلق المضيق من قبل إيران وممارساتها العملية في هذا الميدان التي تجلت في الاعتداءات على السفن التجارية للدول المحايدة وزرع الألغام البحرية.

٢. ضرورة التوصل إلى اتفاق مشترك بين دول المنطقة، وذلك من خلال العلاقات الدولية التي تربط بين الدول لتجنب ويلات الحروب والأزمات التي يمكن أن تقع ويجعل التفاهم أساسًا للعلاقات الجيدة بين بلدان الخليج متمثلًا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ممثلًا بالأمانة العامة وكل من العراق وإيران.

٣. يجب أن تدرك كافة الأطراف المعنية أن إغلاق مضيق هرمز ستكون له تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية تشمل معظم الدول وإيران أيضًا، حيث يجب إخراج ما بين إيران والولايات المتحدة من اللعبة السياسية، ويجب على دول الخليج إتخاذ موقف حازم تجاه البرنامج النووي الإيراني وتهديدات أمريكا بتوجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، والوصول إلى إتفاقيات شراكة سياسية وإقتصادية وأمنية بين الدول المطلة على مضيق هرمز من أجل تنظيم حركة

الملاحة بما يخدم اقتصاد هذه الدول والإقتصاد العالمى بشكل عام.

٤. ليس لإيران الحق في التهديد المتكرر وغير المبرر بإغلاق المضيق لخضوعه لنظام حرية الملاحة "المرور العابر" المنصوص عليه في اتفاقية قانون البحار لأن ذلك يشكل خطرًا على العلاقات الدولية وتحقيق الأمن الإقليمي بين الدول.

المراجع

إبراهيم، عمرو محمد وعبد المجيد، آمال محمود. ٢٠١١. البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط. العراق: المركز العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية.

الانخراط الأمريكي – الإيراني: المشهد من طهران. ٢٠٠٩. موجز مجموعة أزمات عن الشرق الأوسط. بروكسيل، رقم ٢٨.

برع، أحمد حازم برع. ٢٠٢٠. الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي. جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية. رسالة ماجستير.

تطور المفهوم الإيراني من قضية الجزر الثلاث. ١٩٨١. التقرير السياسي. عدد ٧.

جاسم، حسين موسى . ٢٠٠١. مضيق هرمز واستراتيجية الأمن القومي العربي. مجلة جامعة بابل، المجلد ٦، العدد ١، العلوم الإنسانية.

الجنابي، صلاح حميد وآخرون. ٢٠١٠. جغرافية العراق الإقليمية. بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر.

الحديثي، خليل اسماعيل. ١٩٨٣. الأمن الجماعي: أسسه النظرية وتطبيقاته في ظل التنظيم الدولي. مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: معهد البحوث والدراسات العربية. العدد ١٢.

حمود، محمد الحاج. ٢٠٠٨. القانون الدولي للبحار. عمان: دار الثقافة.

حنطل، فالح. ٢٠١٥. المفصل في تاريخ الإمارات. أبوظبي: دار الفكر للطباعة والنشر.

داود، عبد المنعم محمد. ٢٠١٩. القانون الدولي والمشكلات البحرية العربية. الإسكندرية: منشأة المعارف.

الراوي، جابر إبراهيم. ١٩٨٩. القانون الدولي للبحار وفقًا لاتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢م مع دراسة عن الخليج العربي. بغداد: المكتبة الوطنية.

الربيعي، رندا طلال. ٢٠١٣. التهديدات الإيرانية لإغلاق مضيق هرمز وأثرها على إمدادات النفط العراقي. جامعة النهرين: مجلة العلوم السياسية. العدد ٢١.

زكي، شذى. ٢٠١٣. انعكاس تطورات المحيط الهندي على الأمن القومي العربي.

الجامعة المستنصرية: مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد ٤٤.

السامرائي، نزار. ٢٠١٦. المشروع الإيراني إقليميًا ودوليًا. بغداد: دار دجلة للنشر والتوزيع.

سعدون، سالم. ٢٠١٣. جزر الخليج العربي– دراسة في الجغرافيا الإقليمية. بغداد: دار الحرية للطباعة.

سليمان، عاطف. ٢٠٠٩. الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسية والاقتصادي للنفط العربي. بيروت: مركز الوحدة العربية.

سنيقرة، عز الدين. ٢٠١٢. إيران تدق طبول الحرب: من يستطيع إغلاق هرمز؟ مجلة العرب الدولية، العدد ١٥٦٩.

سنيقرة، عز الدين. من يستطيع إغلاق مضيق هرمز؟ طبول الحرب، مقال منشور على الموقع الآتي: http://arb.majalla.com/2012/01/article55230723 (تارخ الدخول للموقع: ٢٠٢١/٦/١٥).

شهاب، مفيد. ١٩٨٩. قانون البحار الجديد والمضايق المستخدمة للملاحة الدولية. دراسة ضمن قانون البحار الجديد والمصالح العربية. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

الطائي، عبد الرزاق خلف محمد. ٢٠٠٩. النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث. جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، سلسلة شئون إقليمية (٢٠).

ظاهر، سعدون شلال، والعذاري، تغريد رامز هاشم. ٢٠١١. الإستراتيجيات الإقليمية والدولية في مضيق هرمز. جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات، مجلة البحوث الجغرافية. العدد ١٤.

عامر، صلاح الدين. ٢٠٠٠. القانون الدولي للبحار: دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد السلام، جعفر. ١٩٨١. النظام القانوني للمضايق أمام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار. مجلة المصرية للقانون الدولي. العدد ٣٧.

عبد الكريم، جمال سالم. ٢٠١١. الأبعاد الجيواستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز: دراسة في الجغرافيا السياسية. مجلة عمر المختار. العدد ١٥.

العذارى، تغريد رامز هاشم. ٢٠٠٩. مضيق هرمز دراسة في الجغرافية السياسي. جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات. رسالة ماجستير غير منشورة.

العذاري، تغريد رامز هاشم. ٢٠١٣. مضيق هرمز: البدائل المتاحة في حال اقفاله: دراسة جيوبوليتيكية. العراق: مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، مجلد ١. العدد ١٢.

العلاق، أحمد شاكر. ٢٠١٩. الاتفاقية البريطانية – الإيرانية عام ١٩١٩م. دراسة في الوثائق الفارسية. مجلة مدارات إيرانية،

المركز الديمقراطي العربي، مجلد ٢. العدد ٥.

العوضي، بدرية عبد الله. ١٩٧٧. القانون الدولي للبحار في الخليج العربي. الكويت: دار التأليف.

غيبسرون، برايان. ٢٠١٢. تهديد إيران بغلق مضيق هرمز. مجرد خدعة؟ تهديد أجوف. مجلة العرب الدولية، العدد ١٥٦٩.

قضايا توريد النفط والغاز. ١٩٧٣. قرارات أمام لجنة الشؤون الداخلية. مجلس الشيوخ الأمريكي، الدورة (٩٣)، الجلسة الأولى. واشنطن: دائرة مطبوعات الحكومة الأمريكية.

الكعبي، حسين وحيد عزيز. ٢٠١٥. الموقع الجغرافي لمضيق هرمز وأثره في رسم السياسات الدولية. العراق: مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٨٨.

كيتلين، تالماج. ٢٠١٥. وقت الإغلاق التهديد الإيراني لمضيق هرمز. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

لعمامري، عصاد. ٢٠١٦. التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية: دراسة من منظور القانون الدولي للبحار. مجلة جيل الأبحاث القانونية. العدد ٦.

محمد، سلمي عدنان. ٢٠١٢. مضيق هرمز: الوضع الجيوبولتيكي والصراعات الإقليمية: دراسة سياسية. مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي. المجلد ٣٧.

محمد، فيان أحمد. ٢٠١٤. الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي: مضيق هرمز نموذجًا. جامعة بغداد: كلية الآداب، مجلة الآداب. العدد ١٠٨.

مسلم، طلعت. ٢٠٠٠. قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين في التحديات الشرق أوسطية الجديدة (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

معين، معين أحمد. ٢٠١٧. الأهمية الإستراتيجية – النظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي. بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر.

مهلهل، مسلم عوض. ٢٠١٩. مضيق هرمز والتهديدات الإيرانية بغلقه. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي. مجلد ٤٦.

ناصر، على ناصر. ٢٠١٣. مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني. بيروت: دار الفارابي.

النفيسي، عبد الله فهد وآخرون. ٢٠١٣. المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية.

بيروت: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

الهياجنة، عدنان. ٢٠١٥. الاستراتيجية الأمنية تجاه تحديات الامن الإقليمي لدول الخليج العربي: بين الثابت والمتغير. مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

فاضل، صدقة يحيى. ١٩٨٨. دول مجلس التعاون وسبل تفادي خطر إعاقة الملاحة في مضيق هرمز. الكويت: جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. س١٤. العدد ٥٦.

جزيرة العرب الدولية، الشرق الأوسط–أخبار دولية وعربية. لوندون. العدد ٢٣٨٢. ١٤٠٦/١٢/٢٥هـ & ١٩٨٦/٨/٣٠.

مجلة اليمامة، الرياض. بتاريخ ١٤٠٧/٢/١٢هـ. العدد ٩٢٥.

المواد والنصوص القانونية

المادة (١٤) من اتفاقية جنيف حول البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة لعام ١٩٥٨م، والمادة (١٧) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م.

المادة (٣٧)، (٣٨) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

المادة (٣٩) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

المادة (٤١) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

المادة (٤٤) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

REFERENCE

Al-Jazira Center For Studies. 2012. *Blocking the Strait of Hormuz: Options for GCC Cuntries.* Position Paper.

Al-Inkhirat Al-Amrikiyy-Al-Iraniyy: Al-Mashad Min Tehran. 2009. *Mujaz Majmu'ah Azimat 'An Al-Shirq Al-Awsath.* Brussel, Raqm 28.

Al-'Uzariyy, Taghrid Ramiz Hashim. 2009. *Mudiq Hurmuz Dirasah Fi Al-Jaghrafiyyah Al-Siyasiyy.* Jami'ah Al-Kufah: Kulliyyah Al-Tarbiyyah Lil-Banat. Risalah Majistir Ghayr Manshurah.

Al-'Uzariyy, Taghrid Ramiz Hashim. 2013. *Mudiq Hurmuz: Al-Bada'il Al-Mutahah Fi Hall Afalihi: Dirasah Juyubulutikiyyah.* Al-'Iraq: Majallah Kulliyyat Al-Tarbiyat Al-Asasiyyah Li al-'Ulum Al-Tarbawiyyah Wa Al-Insaniyyah, Mujallad 1. Al-'Adad 12.

Al-'Alaq, Ahmad Shakir. 2019. *Al-Ittifaqiyyat Al-Britaniyyah – Al-Iraniyyah 'Am 1919. Dirasah Fi Al-Watha'iq Al-Farisiyyah.* Majallah Madarat Iraniyyah, Al-Markaz Al-Dimaqritiyy Al-'Arabiyy. Mujallad 2. Al-'Adad 5.

Al-'Awdiyy, Badariyyah 'Abdullah. 1997. *Al-Qanun Al-Dawliyy Li al-Bahr Fi Al-Khalij Al-'Arabiyy.* Al-Kuwayt: Dar Al-Ta'lif.

Al-Hadithiyy, Khalil Isma'il. 1983. *Al-Amn Al-Jamai'iyy: Asasuhu Al-Nazariyyah Wa Tatbiquhu Fi Zilli Al-Tanzim Al-Dawliyy.* Majallah Ma'had Al-Buhuth Wa Al-Dirasat Al-'Arabiyyah, Al-Munazzamat Al-'Arabiyyah Li al-Tarbiyyah Wa Al-Thaqafah Wa Al-'Ulum: Ma'had Al-Buhuth Wa Al-Dirasat Al-'Arabiyyah. Al-'Adad 12.

Al-Janabiyy, Salah Hamid Wa Akharun.

Imaratiyy Al-Iraniyy Hawla Al-Jazir Al-Thalath. Jami'ah Mosul: Markaz Al-Dirasat Al-Iqlimiyyah. Silsilah Shu'un Iqlimiyyah (20).

Bara', Ahmad Hazim Bara'. 2020. *Al-Ahammiyyat Al-Istratijiyyah Li-Mudiq Hurmuz Wa – In'akasatuha 'Ala Al-Amni Fi Mantiqat Al-Khalij Al-'Arabiyy.* Jami'at Al-Sharq Al-Awsat: Kulliyyat Al-Adab Wa Al-'Ulum, Qism Al-'Ulum Al-Siyasiyyah. Risalah Majistir.

Dawud, 'Abd Al-Mun'im Muhammad. 2019. *Al-Qanun Al-Dawliyy Wa Al-Mushkilat Al-Bahriyyah Al-'Arabiyyah.* Al-Iskandariyyah: Mansha'at Al-Ma'arif.

'Amir, Salah Al-Din. 2000. *Al-Qanun Al-Dawliyy Li a -Bahr: Dirasah Li-Ahamm Ahkam Itttifaqiyyat Al-Umam Al-Muttahidah Li Qanun Al-Bahr Li 'Am 1982.* Al-Qahirah: Dar Al-Nahdat Al-'Arabiyyah.

'Abd Al-Karim, Jamal Salim. 2011. *Al-Ab'ad Al-Jiyustratijiyyah Li Ighlaq Mudiq Hurmuz: Dirasah Al-Jughrafiyyat Al-Siyasiyyah.* Majallah 'Umar Al-Mukhtar. Al-'Adad 15.

'Abd Al-Salam, Ja'far. 1981. *Al-Nizam Al-Qanun Al-Qanuniyy Li al-Madayiq Amam Mu'tamar Al-Umam Al-Muttahidah Al-Thalith Li Qanun Al-Bahr.* Majallat Al-Masriyyah Li al-Qanun Al-Dawliyy. Al-'Adad 37.

Ibrahim, 'Amru Muhammad Wa 'Abd Al-Majid, Amal Mahmud. 2011. *Al-Barnamij Al-Nawawiyy Al-Iraniyy Wa Al-Sira' 'Ala Al-Sharq Al-Awsat.* Al-'Iraq: Al-Markaz Al-'Arabiyy Li al-Dirasat Al-Iqtisadiyyah Wa Al-Siyasiyyah Wa Al-Istratijiyyah.

Fadil, Sadaqah Yahya. 1988. *Dawl Majlis Al-Ta'awun Wa-Sabl Tafadiyy Khatr I'aqah Al-Mulah Fi Mudiq Hurmuz.* Al-Kuwayt: Jami'ah Al-Kuwayt - Majlis Al-Nashr Al-'Ilmiyy. Majallah Dirasat Al-Khalij Wa – Al-Jazirah Al-'Arabiyyah, S. 14, Al-'Adad 56.

Ghibsirun, Barayan. 2012. *Tahdid Iran Bi Ghalq Mudiq Hurmuz. Mujarrad Khid'ah? Tahdid Ajwaf.* Majallah Al-'Arab Al-Dawliyyah. Al-'Adad 1569.

2010. *Jughrafiyyah Al-'Iraq Al-Iqlimiyyah.* Baghdad: Dar Al-Kutub Lil-Tiba'ah Wa Al-Nashr.

Al-Hiyajanah, 'Adnan. 2015. *Al-Istratijiyyat Al-Amniyyah Tijah Tahaddiyat Al-Amni Al-Iqlimiyy Li Duwal Al-Khalij Al-'Arabiyy: Bayn Al-Thabit Wa Al-Mutaghayyir*. Majallah Dirasat, Markaz Al-Bahrayn Li al-Dirasat Al-Istratijiyyah Wa Al-Dawliyyah Wa Al-Taqah.

Al-Jawabiriyy, 'Iyad Al-Dar. 1995. *Al-Istratijyyat Al-'Askariyyah Al-Amrikiyyah Fi Al-Sharq Al-Awsat*. Al-Dar Al-'Arabiyyah Li al-Dirasat Wa Al-Nashr. Taqdirat Istratijiyyah. Al-'Adad 5.

Al-Ka'biyy, Husayn Wahid 'Aziz. 2015. *Al-Mawqi' Al-Jughrafiyy Li Mudiq Hurmuz Wa Atharuhu Fi Rasm Al-Siyasat Al-Dawliyyah.* Al-'Iraq: Majallah Kulliyyat Al-Tarbiyat Al-Asasiyyah, Al-Jami'at Al-Mustansariyyah. Al-'Adad 88.

Al-Nafisiyy, 'Abdullah Fahad Wa Akharun. 2013. *Al-Mashru' Al-Iraniyy Fi Al-Mantiqat Al-'Arabiyyah Wa Al-Islamiyyah*. Bayrut: Markaz Ammiyyah Li al-Buhuth Wa Al-Dirasat Al-Istratijiyyah.

Al-Rawiyy, Jabir Ibrahim. 1989. *Al-Qanun Al-Dawliyy Li al-Bahr Wifqan Li Ittifaqiyyah Qanun Al-Bahr Li 'Am 1982 Ma'a Dirasah 'An Al-Khalij Al-'Arabiyy.* Baghdad: Al-Maktabat Al-Wataniyyah.

Al-Rabi'iyy, Randa Talal. 2013. *Al-Tahdidat Al-Iraniyyah Li Ighlaq Mudiq Hurmuz Wa Atharuha 'Ala Imdadat Al-Nafti Al-'Iraqiyy.* Jami'at Al-Nahrayn: Majallat Al-'Ulum Al-Siyasiyyah. Al-'Adad 21.

Al-Samara'iyy. 2016. *Al-Mashru' Al-Iraniyy Iqlimiyyan Wa Dawliyyan*. Baghdad: Dar Dajlah Li al-Nashr Wa Al-Tawzi'.

Al-Sa'idiyy, Baha' 'Adnan. 2013. *Al-Istratijiyyat Al-Amrikiyyah Tijah Iran*. Baghdad: Markaz Hammuraby Li al-Buhuth Wa Al-Dirasat Al-Istratijiyyah.

Al-Ta'iyy, 'Abd Al-Razzaq Khalf Muhammad. 2009. *Al-Niza' Al-*

Wa Al-Sira'at Al-Iqlimiyyah: Dirasah Siyasiyyah. Majallat Al-Khalij Al-'Arabiyy, Markaz Dirasat Al-Khalij Al-'Arabiyy. Al-Mujallad 37.

Majallat Al-Yamamah. Al-Riyad. Bi Tarikh 12/2/1407H. Al-'Adad 925.

Muslim, Tal'at. 2000. *Qadaya Wa-Mutatallabat Al-Amn Al-'Askariyy Al-'Arabiyy Fi Nihayat Al-Qarn Al-'Ishrin Wa-Matla' Al-Qarn Al-Hadiyy Wa Al-'Ishrin Fi Al-Tahaddiyat Al-Sharq Awsatiyyat Al-Jadidah (Nadwah).* Bayrut: Markaz Dirasat Al-Wahdah Al-'Arabiyyah.

Nasir, 'Aliyy Nasir. 2013. *Mudiq Hurmuz Wa Al-Sira' Al-Amrikiyy Al-Iraniyy.* Bayrut: Dar Al-Farabiyy.

O'Neil, William D. & Talmadge, Caitlin. 2009. *Correspondence: Costs and Dif ªculties of Blocking the Strait of Hormuz, International Security*. The President and Fellows of Harvard College and the Massachusetts Institute of Technology, Vol. 33, No. 3.

Qadaya Tawrid Al-Naft Wa Al-Ghaz. 1973. *Qararat Amam Lajnat Al-Shu'un Al-Dakhiliyyah.* Majlis Al-Shuyukh Al-Amrikiyy, Al-Dawrah (93), Al-Jilsat Al-Ula. Washington: Da'irah Matbu'at Al-Hukumat Al-Amrikiyyah.

Ratner, Michael. 2018. *Iran's Threats, the Strait of Hormuz, and Oil Markets: In Brief, Congressional Research Service*. CRS Report Prepared for Members and Committis of Congress.

Sayin Yusuf. & Kilic, Iman. 2020. *The Strait of Hormuz and Iran's International Relations*. Eurasian Research Jurnal, Vol. 2, No. 1.

Schnars, Brenna L. 2010. *The Idle Threat? An Assessment of the Economic, Military and Strategic Consequences of an Iranian Closure of the Strait of Hormuz*. California, Monterey: Naval Postgraduate School, Thesis.

Sa'dun, Salim. 2013. *Jazar Al-Khalij Al-'Arabiyy – Dirasah Fi Al-Jughrafiyya Al-Iqlimiyyah.*

Hamud, Muhammad Al-Hajj. 2018. *Al-Qanun Al-Dawliyy Lil-Bahar.* 'Amman: Dar Al-Thaqafah.

Hantal, Falah. 2015. *Al-Mufassal Fi Tarikh Al-Imarat.* Abu Zabiyy: Dar Al-Fikr Li al-Tiba'ah Wa Al-Nashr.

Jasim, Husayn Musa. 2001. *Mudiq Hurmuz Wa Istratijiyyat Al-Amn Al-Qawmiyy Al-'Arabiyy.* Majallah Jami'ah Babel. Al-Mujallad 6. Al-'Adad 1. Al-'Ulum Al-Insaniyyah..

Katzman, Kenneth & Others. 2012. *Iran's Threat to the Strait of Hormuz". Prepared for Members and Committis of Congress*. www.crs.gov

Kirchner, Stefan. 2013. *The Iranian Threat to Close the Strait of Hormuz of International Law.* Jurisprudence 20(2).

Kaytlyn, Talmaj. 2015. *Waqt Al-Ighlaq Al-Tahdid Al-Iraniyy Li Mudiq Hurmuz.* Al-Imarat: Markaz Al-Imarat Li al-Dirasat Wa Al-Buhuth Al-Istratijiyyah.

La'ammamiriyy, 'Asad. 2016. *Al-Tahdidat Al-Iraniyyah Bi Ighlaq Mudiq Hurmuz Amam Al-Mallahat Al-Dawliyyah: Dirasah Min Manzur Al-Qanun Al-Dawliyy Li al-Bahr.* Majallah Jayl Al-Abhath Al-Qanuniyyah. Al-'Adad 6.

Mu'in, Mu'in Ahmad. 2017. *Al-Ahammiyyat Al-Istratijiyyah Al-Nizam Al-Qanuniyy Li al-Tariq Al-Mallahiyy Al-Bahriyy Fi Al-Khalij Al-'Arabiyy.* Baghdad: Dar Al-Hurriyyah Li al-Tiba'ah Wa Al-Nashr.

Muhalhal, Muslim 'Iwad. 2019. *Mudiq Hurmuz Wa Al-Tahdidat Al-Iraniyyah Bi Ghalqih.* Dirasat Al-'Ulum Al-Insaniyyah Wa Al-Ijtima'iyyah. Al-Jami'ah Al-Urduniyyah: 'Imadat Al-Bahth Al-'Ilmiyy. Mujallad 46.

Muhammad, Fayyan Ahmad. 20.14. *Al-Mamarrat Al-Ma'iyyah Wa Amn Al-Taqah Al-'Alamiyy: Mudiq Hurmuz Namuzajan.* Jami'ah Baghdad: Kulliyyat Al-Adab, Majallat Al-Adab. Al-'Adad 108.

Muhammad, Salmiyy 'Adnan. 2012. *Mudiq Hurmuz: Al-Wad' Al-Jiyubulitikiyy*

Al-Dakhiliyyah. Majlis Al-Shuyukh Al-Amrikiyy, Al-Dawrah (93), Al-Jilsat Al-Ula. Washington: Da'irah Matbu'at Al-Hukmah Al-Amrikiyyah.

Law and Acts

Al-Maddah (14) Min Ittifaqiyyah Janif Hawla Al-Bahr Al-Iqlimiyy Wa Al-Mantiqah Al-Mutakhafah Li 'Am 1985, Wa Al-Maddah (17) Min Ittifaqiyyat Al-Umam Al-Muttahidah Li Qanun Al-Bahr Li 'Am 1982.

Al-Maddah (37),(38) Min Ittifaqiyyat Al-Umam Al-Muttahidah Li Qanun Al-Bahr.

Al-Maddah (39) Min Ittifaqiyyat Al-Umam Al-Muttahidah Li Qanun Al-Bahr.

Al-Maddah (41) Min Ittifaqiyyat Al-Umam Al-Muttahidah Li Qanun Al-Bahr.

Al-Maddah (44) Min Ittifaqiyyat Al-Umam Al-Muttahidah Li Qanun Al-Bahr.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. "فردانا: المجلة العالمية في البحوث الأكاديمية" لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أوضرر أومسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.

Baghdad: Dar Al-Hurriyyah Li al-Tiba'ah.

Shihab, Mufid. 1989. *Qanun Al-Bahr Al-Jadid Wa Al-Madayiq Al-Mustakhdamah Li al-Mallahat Al-Dawliyyah Dirasah Dimna Qanun Al-Bahar Al-Jadid Wa Al-Masalih Al-'Arabiyyah*. Tunis: Al-Munazzamat Al-'Arabiyyah Li al-Tarbiyyah Wa Al-Thaqafah Wa Al-'Ulum.

Jazira tAl-'Arab Al-Dawliyyah, Sahifat Al-Sharq Al-Awsat – Akhbar Dawliyyah Wa 'Arabiyyah. London. Al-'Adad 2382. 25/12/1406H. 30/8/1986M.

Sulayman, 'Atif. 2009. *Al-Thawrat Al-Naftiyyah Wa Dawruha Al-'Arabiyy: Al-Dawr Al-Siyasiyy Wa Al-Iqtisadiyy Li al-Naft Al-'Arabiyy.* Bayrut: Markaz Al-Wahdat Al-'Arabiyyah.

Sanayqirah, 'Izz Al-Din. 2012. *Iran Taduqqu Tabal Al-Harb: Man Yastati' Ighlaq Hurmuz?* Al-Majallat Al-'Arab Al-Dawliyyah. Al-'Adad 1569.

Sanayqirah, 'Izz Al-Din. 2012. *Man Yastati' Ighlaq Hurmuz? Tabal Al-Harb, Maqal Manshur 'Ala Al-Mawqi' Al-Atiyy:* http://arb.majalla.com/2012/01/article55230723 (Tarikh Al-Dukhul Li al-Mawqi': 15/6/2021).

Tatwir Al-Mafhum Al-Iraniyy Min Qadiyyah Al-Jazir Al-Thalath. 1981. *Al-Taqrir Al-Siyasiyy.* 'Adad 7.

Zakiyy, Shaza. 2013. *In'ikas Tatawwurat Al-Muhit Al-Hindiyy 'Ala Al-Amn Al-Qawmiyy Al-'Arabiyy.* Al-Jami'at Al-Mustansiriyyah: Majallat Al-Mustansiriyyah Li al-Dirasat Al-'Arabiyyah Wa Al-Dawliyyah. Al-'Adad 44.

Zahir, Sa'dun Shalal, Wa Al-'Uzariyy, Taghrid Ramiz Hashim. 2011. *Al-Istratijiyyat Al-Iqlimiyyah Wa Al-Dawliyyah Fi Mudiq Hurmuz.* Jami'at Al-Kufah: Kulliyyat Al-Tarbiyah Li al-Banat. Majallat Al-Buhuth Al-Jughrafiyyah. Al-'Adad 14.

Qadaya Tawrid Al-Naft Wa Al-Ghaz. 1973. *Qararat Amam Lajnat Al-Shu'un*